مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية

العدد: ٣١ - السنة السادسة عشرة : ٢٠٢٢

المجلد الأول

حساب المجلة في Crossref

DOi Prefix 10.36327

رقم التصنيف الدولي : ISSN 1993 – 5242

Arab Impact Factor

Arcif : ISSN: 1680 - 8730

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٠٠٤) لسنة ٢٠٠٧م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية التربية للبنات
رقم التصنيف الدولي : ISSN 1993 – 5242
Arab Impact Factor
Arcif : ISSN: 1680 - 8730

مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية

مجلة علمية نصف سنوية محكّمة

تصدر عن كلية التربية للبنات- جامعة الكوفة

النجف الأشرف – العراق

العدد: ٣١ - السنة السادسة عشرة : ٢٠٢٢

نقال رئيس التحرير 07804729005

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٠٠٤) لسنة ٢٠٠٧م

هوية المجلة

الاسم: .....**مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية**

العدد ..... **الحادي الثلاثون / المجلد الأول**

جهة الاصدار:.....**كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة**

سنة الطبع : .....**١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢م**

الطبعة : .....**الأولى**

التصميم والإخراج الفني
مكتب محمد الخزرجي ٠٧٨٠٠١٨٠٤٥٠
العراق – النجف الأشرف

رقم التصنيف الدولي : ISSN 1993 – 5242

Arab Impact Factor

Arcif : ISSN: 1680 - 8730

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٠٠٤) لسنة ٢٠٠٧م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية التربية للبنات
رقم التصنيف الدولي : ISSN 1993 – 5242

مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدرها كلية التربية للبنات بجامعة الكوفة

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتورة الهام محمود كاظم الجادر
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات
التاريخ الحديث – تاريخ أوراسيا

مدير التحرير
الأستاذ الدكتور محمد جواد نور الدين
جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات
التاريخ الإسلامي – فكر إسلامي

المراسلات : جمهورية العراق / النجف الاشرف / ص ب:١٩٩
Journale.sciences@uokufa.edu.iq
israabuallukalkilaby@uokufa.edu.iq

العدد: ٣٠ - السنة السادسة عشرة : ٢٠٢٢

نقال رئيس التحرير 07804729005

مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدرها كلية التربية للبنات بجامعة الكوفة

أعضاء هيأة التحرير

-الأستاذ الدكتور أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس/ مدير مركز دراســات الشرق الأوسط/ جامعة عين الشمس جمهورية مصر العربية .....عضواً

- الأستاذ الدكتور عبد الحسيـــــن جليل ألغالبي / جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد .....عضواً

-الأستاذ الدكتور أسامة عبد المجيد عبد الحميـد / جامعة عجلـون الوطنية/ المملكة الاردنية.....عضواً

- الأستاذ الدكتور طــاهر يوســف الوائـــلي / جامعة الكوفة / كليـة الآداب.....عضواً

- الأستاذ الدكتور محمـــد ناجـــي أبو غنيـــم / جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات.....عضواً

- الأستاذ الدكتور رســـول جعفريـــــان / جامعة بهشتي/ إيران.....عضواً

- الأستاذ الدكتور سميـــــة حســـــــن / جامعة أصفهان/ كلية اللغات الأجنبية.....عضواً

- الأستاذ الدكتور محســـن محمـــد حســن / الجامعة اللبنانية/ كلية الإعلام.....عضواً

- الأستاذ الدكتور ناديـــة صالح بوشـــــلالق/ جامعة قاصدي ورقلة/ كلية العلـــوم الإنسانية والاجتماعية الجزائر.....عضواً

- الأستاذ الدكتور مشـــتاق بشير الغـــــزالي / جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات ..... عضواً

- الأستاذ الدكتور أميـــرة جابـــــر هاشـــم / جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات..... عضواً

- الأستاذ الدكتور حيدر ناجي حبش/ مسـؤول الرفع الالكتروني للمجلة / جامعة الكوفة / كليـة التربية للبنات

خبراء اللغة

- الأستاذ الدكتور عباس حسن جاسم (خبير اللغة الانكليزية) جامعة الكوفة / كلية العلوم ..... عضواً

- الأستاذ الدكتور علي عباس الاعرجي (خبير اللغة العربية) جامعة الكوفة / كلية التربية للبنـــــات ..... عضواً

المتابعة الفنية والالكترونية

المدرس إسراء كريم محمد

جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات

شروط النشر في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية / جامعة الكوفة

١- الباحث تقديم ثلاث نسخ من بحثه إلى سكرتارية تحرير المجلة على أن لا تتجاوز صفحات البحث عشرين صفحة، وما تجاوز ذلك تستوفى عنه أجور أخرى.

٢- تنشر المجلة البحوث الرصينة التي لم يسبق نشرها في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

٣- تعتمد المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية ، او البحوث المترجمة عن اللغات الأجنبية.

٤- تستوفى شروط البحث العلمي في البحث المقدم للنشر من حيث هيكلية البحث عموما أوعلى شكل أجزاء لكل جزء عنوانه.أما هوامش البحث فيتم ترتيبها بإتباع أسلوب الترقيم المتسلسل في نهاية البحث، وبحسب النسق الطباعي الأول فضلا عن كتابة مصادر البحث كاملة، على ورق ابيض قياسA4

٥- يشار إلى عناوين وأرقام الجداول والرسوم التوضيحية بشكل واضح .أما الصور الفوتوغرافية فتكون بحجم (post card) بحيث لا يؤثر تصغيرها على دقتها أو المعلومات الواردة فيها.

٦- يقدم الباحث ملخصا لبحثه وباللغتين العربية والانكليزية بحدود (١٥٠-٢٠٠)

٧- يذكر اسم البحث واسم الباحث ولقبه العلمي ومكان عمله كاملاً وباللغتين العربية والانكليزية، مع ذكر الايميل الخاص بالباحث ،.

٨- يراعى في البحث جودة الفكرة وأصالتها، والأسلوب، والمنهج، والتوثيق العلمي والخلو من الأخطاء العلمية واللغوية

٩- يكتب الباحث كلمات مفتاحية تتراوح بين (٤-٥ كلمات) باللغتين العربية والانكليزية .

١٠- يخضع البحث المقدم للنشر للتقويم العلمي من قبل خبراء اختصاصيين مشهود لهم بالكفاءة في مجال اختصاصهم.

١١- يراعى أن يكون نوع الخط عربيا تقليدياً Simplified Arabic والبنط (١٤) للمتن، (١٦) للعناوين الرئيسية والهامش(١٢)

١٢- يعاد البحث إلى صاحبه لغرض أجراء التصحيحات أن وجدت . ثم إعادته إلى المجلة مع قرص مدمج (CD) مع نسخة مصححة ، في موعدا قصاه ٥ أيام . وتكون التصحيحات ملزمة للباحث.

١٣- يزود الباحث بنسخة واحدة مستلة من بحثه. أما المجلة فتكون مقابل السعر الرسمي المعتمد.

١٤- تستوفى أجور نشر البحث ويحدد مقدارها حسب اللقب العلمي للباحث وعدد الصفحات بالشكل الآتي :

- **الاستاذ (٨٠ الف دينار) عن ٢٠ صفحة .**
- **الاستاذ المساعد (٧٥ الف دينار) عن ٢٠ صفحة .**
- **المدرس (٦٥ الف دينار) عن ٢٠ صفحة .**
- **المدرس المساعد (٦٠ ألف دينار) عن ٢٠ صفحة .**

ومايزيد عن الـ ٢٠ صفحة يؤخذ عن كل صفحة (٣ الاف دينار) ،علماً انه تؤخذ على الخرائط والبيانات ضمن العشرين ورقة (٣ الاف دينار)

١٥- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء قبلت للنشر أو رفضت.

١٦- الأبحاث والآراء الواردة في المجلة تمثل وجهة نظر كاتبيها ، وهيأة التحرير غير مسؤولة عن الآراء الواردة في البحوث المنشورة.

محتويات العدد

الدراسات الإسلامية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
قواعد الأحكام الظاهريّةِ دراسة أصوليّة تطبيقية في قاعدة لا حرج	الأستاذ المساعد الدكتور عباس فاضل عباس السراج كلية الفقه الجامعة – النجف الأشرف	١٥

الدراسات اللغوية والأدبية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
المصطلحات الدَّالة على الأَمر عند النُّحاة و القانونيين (دراسة مقارنة)	الاستاذ الدكتور عـــلاء ناجي المولى جامعة الكوفة -كلية التربية للبنات هـبـــة يوسـف الزهيـــري	٦٩
اعتراضات الدماميني النحوية على ابن هشام في كتابه(تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب) (الأدوات الثنائية انموذجا)	الاستاذ الدكتور حيدر كريم كاظم الجمّالي جامعة الكوفة - كلية التربية الاساسية المدرس المساعد علي محسن فرهود	٩٧
هنري فليش ومنهجه في دراسة الأصوات العربيّة من خلال كتابه (العربية الفصحى)	الاستاذ المساعد الدكتور ظافر كاظم عبد الرزاق السلمان جامعة البصرة - كلية التربية للبنات	١٢٣
التضافر الكنائي البياني في شعر ابن القيسراني (ت ٥٤٨هـ)	الاستاذ المساعد الدكتور خالد فائز ياسين جامعة ديالى- كلية التربية للعلوم الإنسانية	١٧١

محتويات العدد

الدراسات اللغوية والأدبية / تكملة		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
الفنون النثرية في كتاب وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / جمعاً ودراسة	الاستاذ المساعد الدكتور دنيا نعمة عبد الحسن جامعة الكوفة- كلية التربية للبنات	١٩١

الدراسات الاقتصادية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
استراتيجية المُحيط الأزرق ودورها في تطوير المنظمات العراقية (دراسة تحليلية من منظور مالي)	الاستاذ المساعد الدكتور علي حميد هندي العَـلـي جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد الباحثة ايمان عباس عبد الكريم جامعة الكوفة/ كلية التربية للبنات	٢٢١

الدراسات التاريخية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
أحوال المسيحيين في ظل الدولة الساسانية في العراق قراءة في نصوص كتاب التاريخ السعردي	الاستاذ الدكتور خالد موسى عبد الحسيني جامعة الكوفة - كلية الاثار الباحثة هبه كامل ابراهيم الشمخي	٢٥٣
السياسة الاقتصادية لجمهورية ايران الاسلامية ١٩٧٩-١٩٨٩	الاستاذ المساعد الدكتور امل عباس جبر الجامعة المستنصرية \ كلية التربية	٢٨٣

محتويات العدد

الدراسات التاريخية / تكملة		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
تقديس الاشجار ومكانتها عند العرب في الجاهلية	الاستاذ المساعد الدكتور سلام كناوي عباس الإبراهيمي وزارة التربية - المديرية العامة لتربية النجف الاشرف	٣١٥
النهج القسري للدولة الموحدية اتجاه اهل الذمة (دراسة نقدية لرؤى ماريبل فييرو)	المدرس الدكتور حيدر علي حول جامعة جابر بن حيان الطبية في النجف– كلية الصيدلة	٣٤٧

دراسات في طرائق التدريس والعلوم النفسية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
الاستدلال التمثيلي لدى الطالب- المدرس في كلية التربية للعلوم الصرفة / ابن الهيثم	الاستاذ الدكتور إسماعيل إبراهيم علي جامعة بغداد – كلية التربية للعلوم الصرفة /ابن الهيثم الاستاذ المساعد الدكتور نغم هادي عبد الامير جامعة بغداد – كلية التربية للعلوم الصرفة /ابن الهيثم المدرس المساعد محمود حمزة فرحان	٣٧٧
آليات تطوير التعليم والتقويم الالكترونيين في الجامعة الجزائرية (رؤية نظرية تربوية مقترحة)	الدكتورة فريدة لوني ، أستاذة محاضرة الجزائر - جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة-	٤١١
متطلبات الإدارة الناجحة للتعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي دراسة تحليلية	الدكتورة آمال كزيز الجزائر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة	٤٢٧

محتويات العدد

دراسات في طرائق التدريس والعلوم النفسية / تكملة		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
السلوك العدواني لدى أطفال الرياض (دراسة ميدانية على عينة من أطفال الرياض في مدينة دمشق)	الدكتورة سلوى مبارك المحمد الحسين (محاضرة في كلية التربية) قسم تربية الطفل - كلية التربية سوريا - جامعة الفرات - مدينة دير الزور	٤٤٣
مدى امتلاك مدرسي الجغرافية للمرحلة الإعدادية لمهارات الأنترنت والحاسوب من وجهة نظرهم	المدرس الدكتور فيصل مسير صالح وزارة التربية- المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار	٤٦٣
أثر استراتيجية التنبؤ الموجه في تحصيل النصوص الأدبية عند طلاب الصف الخامس الأدبي	المدرس الدكتور محمد علي عباس الشكري جامعة القاسم الخضراء	٤٩٣

الدراسات القانونية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
تدخل السلطة التنفيذية في العملية التشريعية بحث في القانون العام – دراسة مقارنة	المدرس الدكتور سعد محمد سعيد العنبكي الجامعة الإسلامية – الديوانية	٥١٥

الدراسات الفنية		
عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
اثر استخدام خامات البيئة المحلية في تحسين مهارات الطلبة بمادة الاشغال الفنية	المدرس المساعد قاسم خضير عباس الفرمان جامعة بابل / كلية الفنون الجميلة	٥٥٩

كلمة العدد

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية هي مجلة علمية محكّمة دولية نصف سنوية تصدر، عن كلية التربية للبنات / جامعة الكوفة . بدأ صدورها في عام ٢٠٠٧ لنشر البحوث المتخصصة في العلوم الإنسانية على الصعيد المحلي والإقليمي ، بهدف مساعدة الباحثين بنشر نتاجهم الفكري ومجهوداتهم البحثية التي تتمتّع بالأصالة والحداثة وإتباع قواعد الكتابة الأكاديمية السليمة والتزام أخلاقيات البحث ، مع احترام أصول البحث العلمي والسلامة المنهجية المتعارف عليها ، وتؤمّن متطلبات النشر الموثوق للباحثين وتحقق غاياتهم وأهدافهم ، حيث ساهمت في دعم النشاط العلمي وأعطت الدافع لمزيد من الأبحاث العلمية .

وترتقي المجلة بفضل إسهامات الباحثين المتخصصين في العلوم الإنسانية ، من خلال وضع ثقتهم من أجل نشر إنتاجهم المعرفي كمحتوى علمي بالمجلة ، وتتجلى ثقة الباحثين في المجلة من خلال تنوع البحوث المنشورة . ويبقى شعار هيأة التحرير هو الرقي بالبحث العلمي دون أي تمييز جغرافي أو إيديولوجي .

والله ولي التوفيق

رئيس هيأة التحرير

السياسة الاقتصادية لجمهورية ايران الاسلامية ١٩٧٩_١٩٨٩

الاستاذ المساعد الدكتور
امل عباس جبر
الجامعة المستنصرية \ كلية التربية

السياسة الاقتصادية لجمهورية ايران الاسلامية ١٩٧٩-١٩٨٩

Economic Policy of the Islamic Republic of Iran 1979-1989

الاستاذ المساعد الدكتور
امل عباس جبر
الجامعة المستنصرية \ كلية التربية

A.M.D. Dr. Amal Abbas Jabr
Al-Mustansiriya University \ College of Education
Abas_amal77@yahoo.com

الملخص

بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران في شباط ١٩٧٩، واجهت مشاكل عديدة كان في مقدمتها الاقتصادية، فقد ورث رجال الثورة اوضاعا اقتصادية صعبة خلفها نظام الشاه محمد رضا بهلوي، فبداء قادة الثورة السير بسياسة اقتصادية تهدف الى السيطرة على الاوضاع، ورغم المعوقات الكثيرة منها الحصار الامريكي والحرب مع العراق الا انهم تمكنوا ولو بشكل بسيط من تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي نتيجة مجموعة اجراءات كان في مقدمتها تاميم المشاريع الكبيرة، ومحاولة توزيع الثروة بصورة عادلة بين جميع ابناء الشعب الايراني.

الكلمات الافتتاحية: (الاقتصاد، الثورة، الحكومة، الشعب)

Summary

After the victory of the Islamic Revolution in Iran in February 1979, it faced many problems, foremost of which was the economy. The men of the revolution inherited difficult economic conditions left by the regime of Shah Muhammad Reza Pahlavi. The leaders of the revolution began to pursue an economic policy aimed at controlling the situation, despite the many obstacles, including the American embargo. And the war with Iraq, but they were able, even in a small way,

to achieve a kind of economic stability as a result of a set of measures, foremost of which was the nationalization of large projects, and an attempt to distribute wealth equitably among all the Iranian people.

economy, revolution, government,)
Key words: (people

A.M.D. Amal Abbas
Jabr
Al-Mustansiriya University
College of Education
Abas_amal77@yahoo.com

المقدمة

تعد دراسة الاوضاع الاقتصادية من المواضيع المهمة لتأثيرها على سياسة البلد، فبعد انتصار الثورة الاسلامية، واجهت الجمهورية الاسلامية الايرانية ازمة اقتصادية كبيرة نتيجة الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية بعد ازمة الرهائن واندلاع الحرب مع العراق، مما ساهم في استنزاف الاموال الايرانية وتوقف المشاريع وزيادة التضخم وقلة فرص العمل فانتشر الفقر وظهرت الفوارق الطبقية واضحة بين ابناء الشعب الايراني، فاتخذت الحكومة الجديدة اجراءات عديدة في محاولة لمعالجة الاوضاع، لذلك تم تقسم البحث الى عناوين فرعية تناول اجراءات الحكومة في القطاع الصناعي والزراعي والمالي والمصرفي والتجارة والنفط اضافة الى محاولة الحكومة معالجة اوضاع الطبقات الفقيرة عن طريق ايجاد مؤسسات خدمية تساهم في تقليل الفوارق وتوزيع الاموال على الفقراء.

انتصار الثورة الاسلامية وبداية عملية النهوض بالاقتصاد

بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران بتاريخ ١١ شباط ١٩٧٩ واعلان النظام الجمهوري في نيسان ١٩٧٩[١] واجهت الحكومة الجديدة مشاكل عديدة كانت الاقتصادية في مقدمتها، لذلك بدا قادة الثورة بالتفكير بإيجاد الحلول المناسبة لها، وقد تبنى العديد منهم نظريات اقتصادية وضعت في مؤلفات عن الاقتصاد الاسلامي، كانت هذه المؤلفات تؤكد على ان للإسلام فلسفته الاقتصادية الخاصة التي تتضمن حلول للمشاكل الاقتصادية المعاصرة وتوزيع الثروات بصورة عادلة وكان لكتاب «اقتصادنا » لمحمد باقر الصدر[٢]، تأثيرٌ مهمّ على فِكر اية الله الخميني الاقتصادي قَبل قيام الثورة، إذ دعا الصدر لنظامٍ اقتصادي تُهيمن عليه الدولة فقط، وينظر للغرب وما يمثِّله من عولمةٍ ورأسمالية على أنّهما عوامُل مُهدِّدة للثقافة الإسلامية.[٣]

تشكلت لجنة لدراسة مسودة الدستور كانت تضم اغلب رجال الدين المتشددين الرافضين لأي تعامل مع الغرب، مدفوعةً ببعض التجاُرب التاريخية السلبية التي مرَّت ببلادِهم مع القوى الأجنبية، كفشل حركة التأميم التي قام بها مصدَّق[٤] واستغلال النفط الإيراني، واحتكار الثروات من قِبل بعض الشركات البريطانية أو الروسية أو الأمريكية، ، قَبل أن يقوم الشاه محمد رضا بهلوي[٥] بإنهاء سيطرة الشركات العالمية على استخراج وبيع وتسويق النفط الإيراني عام ١٩٧٣، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف دعت النُّخب، بهذا الفكر «الثوري »، الى تأسيس نظامٍ اقتصادي تلعبُ الدولةُ فيه الدور الأساس، وتحظُر أيّ دورٍ للغرب[٦]

عندما صدر الدستور الايراني في كانون الأول عام ١٩٧٩ اكد في كثير من مواده على حظر تواجُد الخُبراء الأجانب في البلاد إلاّ للضرورة القصوى، وبعد موافقة مجلس الشورى الاسلامي[٧]، كما جاء في المادَّة ٨٢ ، وكذلك المادَّة ٤٢ التي تنُصّ على الحيلولة بكافّة الطُرق دون وقوع الاقتصاد تحت السيطرة الأجنبية وضرورةِ التحرُّر من التبعية الأجنبية، والمادَّة ١٥٣ التي تحظُر أيّ اتفاقٍ أو معاهدة ينجُم عنها سيطرةٌ أجنبية على الموارد الطبيعية والاقتصاد والجيش والثقافة في البلاد وبهذا رسَّخت مثل تلك المواد لروحِ الشكّ والحذرِ من الغرب منذ السنوات الأولى للثورة، ولا تزال أغلبُ تلك المواد موجودةً في الدستور الحالي ووسَّعت المادَّة ٤٤ من الدستور من دورِ الدولة في الاقتصاد، ليشمل كُلّ الصناعات الكُبرى في إيران بمساعدة القطاع التعاوني، ومن ثم يأتي دوُر القطاع الخاصّ مُكمِّلاً لهما، وتنُصّ المادَّة ٤٤ على الآتي :

١.القطاعُ الحكومي ويشمل كافَّة الصناعات الكُبرى، والصناعات الُأم، والتجارة الخارجية، والمناجم الكبيرة، والعمل المصرفي، والتأمين، وقطاع الطاقة، والسدود وشبكات الري الكبيرة، والإذاعة والتلفزيون، والبريد والبرق والهاتف، والنقل الجوِّي والبحري، والطُرُق، والسكك الحديد وما شابهها، وتُعَدّ جميعُها ملكيةً عامّة، وحقُّ التصرُّف فيها للدولة.

٢. القطاعُ التعاوني ويشمل الشركات والمؤسَّسات التعاونية للإنتاج والتوزيع، والتي تؤسَّس في المدن والقرى وفق القواعد الإسلامية.

٣- القطاعُ الخاصّ ويشمل جانبًا من الزراعة وتربية المواشي والدواجن والتجارة والخدمات؛ ما يُعَدّ مُتمِّمًا للنشاط الاقتصادي الحكومي والتعاوني[٨]

وكان أبو الحسن بني صدر[٩] الاقتصادي المُقيم في باريس وأوّل رئيسٍ للجمهورية الإيرانية بعد الثورة، من أبرز المؤيِّدين لأفكار محمد باقر الصدر الاقتصادية، وظهر ذلك عند تأليفه لكتابٍ أطلق عليه «الاقتصاد التوحيدي »، كان له تأثيرٌ في الأفكار الاقتصادية الثورية،

المتماشية مع لغة اليسار الاقتصادي السائدة ما قَبل الثورة، والداعِمة للاقتصادِ الاسلامي المعادي لأفكارِ وتوجُّهات الغرب، وظهرت هذه التوجُّهات في شعارات التظاهُرات قَبل الثورة، مِثل «لا شيوعية ولا امبريالية.. فقط قيادة إسلامية »؛ لذا لاقت أفكار أبو الحسن إعجابَ كثيرٍ من رجالِ الدين الإيرانيين، وعلى رأسهم اية الله الخميني نفسه، وصادَق عليها وفتح لها مجالَ التطبيق، بعدما عاد من منفاه بفرنسا عقِب رحيل الشاه[١٠]

خلال تلك الفترة، كانت أربعة مواضيع اقتصادية محلًا للجدل بين الفصائل السياسية: تأميم الأراضي وتوزيعها، ودور الدولة في التجارة الخارجية، وتنظيم سوق العمل، والسياسة الضريبية[١١]

لجأ رجال الثورة الى تأميم الكثير من الصناعات والمصارف والمشاريع الزراعية والانشائية ذات الحجم الكبير واصبحت الدولة هي صاحبة الدور الاكبر في الاقتصاد بينما شهد القطاع الخاص تراجع كبير[١٢]

وعلى الرغم من الاوضاع الاقتصادية الصعبة الا ان قادة الثورة كانوا يؤكدون دائما بان القطاعات المهمة في الحياة مثل التجارة وتوزيع الاغذية والمستشفيات والخدمات العامة تسير بصورة مرضية والانتاج النفطي مستمر وفقا للكمية التي حددها مجلس الثورة[١٣] اما المشاكل الحادة فهي البطالة والصعوبات الزراعية فما تزال ايران تستورد من المواد الغذائية ٩٣%من منتجاتها الغذائية[١٤]

وسنتناول سياسة الحكومة في المجالات الاقتصادية المهمة:

اولا: سياسة الحكومة في القطاع الصناعي

اصدرت الحكومة في ٥ تموز ١٩٧٩ قانون حماية وتوسيع الصناعة الايرانية الذي نص على تاميم الصناعات التي تقع ضمن ثلاثة اصناف وهي:

١-الثقيلة بما فيها الصناعات المعدنية وتجميع السيارات والمواد الكيميائية وبناء السفن وتصنيع السيارات.

٢- صناعات يمتلكها اشخاص مدرجة اسماؤهم بشكل محدد وعائلة واحدة من الذين تأكد حصولهم على الثروات بشكل غير مشروع من خلال نفوذهم لدى النظام السابق.

٣- الصناعات التي تعاني من مشاكل والتي تفوق التزاماتها حجم موجوداتها.

وكان من بين الصناعات التي تأممت الشركة الايرانية لصناعة السيارات التي يبلغ عدد مستخدميها ١٢ الف وبعض معامل تجميع السيارات ومعامل لإنتاج المواد الطبية ومصافي للنفط ومصانع اطارات وزجاج وغيرها، واستولت الحكومة على بعض الصناعات الاستهلاكية منها صناعة الاحذية والجلود ومعامل النجارة والسجاد والمشروبات الغازية والزيوت النباتية والنسيج والملابس [١٥].

قامت الحكومة ايضا بتعيين مدراء اداريين مشرفين على جميع الصناعات المهمة، وكان لهذا الامر تاثيره الكبير اذ يقول رجال الاعمال ان المشكلة الرئيسية التي يعانون منها هي مدراء الاعمال الايرانيين غير المدربين والذين لا تتوفر فيهم الخبرة والمهارة العملية[١٦]

عانت الصناعة الايرانية التي كانت تشكل مورد مهم للدولة من شحة المواد الاولية وسوء العمل فقد اكد رئيس الوزراء مهدي بازركان[١٧] بان جميع الصناعات في حالة افلاس وان الملاكين والمساهمين قد تواروا عن الانظار نتيجة احداث الثورة والبعض الاخر تعرضت مصانعهم للمصادرة مما جعل الطبقة العاملة تطالب بحقوقها، فوجدت الحكومة نفسها في دوامة ما بين الاوضاع الاقتصادية الصعبة والوعود التي قطعتها بالقضاء على البطالة وتوزيع الثروات بصورة عادلة، فكانت الخطوة الاولى هي تشجيع اصحاب رؤوس الاموال من صناعيين وتجار للعودة من الخارج وتقديم الحماية لهم والسماح للمشاريع الخاصة باستئناف اعمالها وتعهدت بتسديد نحو ٨٥ مليون دولار من المطالبات المستحقة للمقاولين العاملين في مشاريع حكومية وقدمت مبلغ ١١٠ مليون دولار على شكل قروض لتمكين الصناعات من اداء اعمالها، كذلك قامت بأنشاء صندوق بمبلغ ١٥٠ مليون دولار لتقديم القروض القصيرة الاجل للعاطلين عن العمل ومنح المستوردين فترة اطول لتسديد الرسوم الكمركية، ومنحت القطاع الخاص فترة اطول لتسديد ما بذمتهم[١٨]

ودعا اية الله الخميني الشعب الايراني الى الاعتماد على النفس ونبذ الاتكالية مشددا على ضرورة تطوير الصناعات المحلية بحيث تستطيع ايران الاستغناء عن الغرب وامريكا[١٩] وتابع قائلا (ان الغرب تمكن من سرقة عقول الملايين منا وهذا لا يزول الا بالرجوع الى التراث فهناك بعض الصناعات الايرانية تصنع في معاملنا وتكتب عليها الاسماء باللغة الانكليزية او اللاتينية لان الشعب تعود على شراء الصناعات الغربية) وشدد على ضرورة تطوير الصناعة المحلية وقال(يجب تطوير صناعاتنا الشعبية مثل السجاد الايراني فالسجاد تراث عظيم يجب المحافظة عليه وكذلك يجب المحافظة على المنتوجات القطنية والصوفية وغيرها)واشار الى ضرورة قطع العلاقات الاقتصادية مع امريكا[٢٠]

واعلن قادة الثورة انه في الماضي كان يتم استيراد الادوات والآلات والتكنولوجيا والخبراء من الخارج مما حول الصناعة الايرانية الى شيء ملحق بالصناعية الغربية، لكن في ظل الجمهورية الاسلامية فانه سوف يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي والصناعي عن طريق تقوية الدولة لقواعد البلاد الاقتصادية[٢١]

برز بعد تأسيس الجمهورية الاسلامية اتجاه جديد للسياسة التصنيعية في ايران استهدف

الجمع بين سياستي التصنيع لإحلال الواردات ولأغراض التصدير للاستفادة من مزاياهما وقد ترجمت هذه السياسة عمليا من خلال انشاء العديد من الصناعات الصغيرة الى جانب بعض الصناعات الكبيرة، منها المشروع الضخم للبتروكيمياويات في بندر خميني ومصفى النفط في اصفهان ومشروع الحديد الاسفنجي ومشروع تصنيع النحاس في سارتشت ومجمع البتروكيمياويات في اصفهان، غير ان هذه السياسة لم تفض الى نتائج عملية ملموسة تغير من واقع الصناعة الايرانية، التي نمت بمعدل متواضع جدا لم يزد عن ٠,٣% خلال المدة ١٩٨٠-١٩٨٩، ويكمن السبب الرئيس وراء ذلك في الظروف التي ولدتها الحرب العراقية – الايرانية بين ١٩٨٠-١٩٨٨ وما ادت إليه من تدمير البنية التحتية للاقتصاد الايراني، فضلا عن النقص المستمر في قطع الغيار اللازمة للصناعة الايرانية ومستلزمات الاحلال والتجديد، وانخفاض انتاجية العامل الايراني نتيجة الضغوط المرتبطة بالحرب، والنقص الكبير في الكوادر الفنية والادارية التكنوقراطية القادرة على ادارة عملية الانتاج.(٢٢)

تمكنت الحكومة من خلال قانون تعيين المدراء الاداريين وقانون حماية وتوسيع الصناعات الايرانية من السيطرة المباشرة على الصناعة، وقد استمرت عملية التأميم حتى عام ١٩٨٢ حيث اصبحت منظمة الصناعات الوطنية الايرانية التي انشئت لإدارة الصناعات المؤممة تفرض سيطرتها على ما بين ٥٠٠ الى ٦٠٠ مشروع صناعي يبلغ عدد العاملين فيه اكثر من ١٥٠ الف عامل كذلك فرضت الحكومة سيطرتها على اغلب المشاريع الصناعية الكبيرة ولم يبق بيد القطاع الخاص سوى الصناعات الصغيرة(٢٣)

وظلت الصناعة الايرانية تعاني من النقص الحاد حتى نهاية الحرب وبداية عهد جديد في ايران اكد على ضرورة تشجيع القطاع الخاص ليساهم في تطوير الصناعة الايرانية

ثانيا: سياسة الحكومة في القطاع المصرفي

يتكون القطاع المصرفي الإيراني من ٣٥ مؤسسة، تنخرط تحت أربعة فئات رئيسية: أ- بنوك حكومية عامة، ب -بنوك حكومية متخصصة بالزراعة، والإسكان، التصدير والتعدين، والصناعة، ج- وبنوك خاصة صغيرة نسبيا، د- بنوك كبيرة تمت خصخصتها، وإن تفاوتت التقديرات حول مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الإيراني، بينما تذهب بعض التقديرات أن أنشطة القطاع الخاص لا يتجاوز مساهمتها في الاقتصاد الإيراني في المتوسط بنحو ١٧%، وتتركز في قطاعات التجارة الداخلية والخارجية، والصناعات الصغيرة وبعض أنشطة التعدين صغيرة الحجم، بجانب دور هام في القطاع الزراعي والخدمات. بينما تضطلع الشركات العامة وشبه العامة بأغلب المشروعات

كبيرة الحجم، ويرجع الدور الضئيل للقطاع الخاص إلى فترة الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ وفرض قيوداً كثيرة وصارمة على النشاط الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، كانت القيمة العليا السائدة عقب الإطاحة بنظام الشاه، مفهوم "الولاء"، أكثر من "الخبرة"، وكان نتيجة ذلك، ظهور الهيكل الاقتصادي الذي يعتمد بصفة أساسية على توغل دور الدولة في الاقتصاد[٢٤]

في ٨ حزيران ١٩٧٩ امم مجلس الثورة النظام المصرفي وشمل هذا القرار ٢٧ مصرفا اهليا وقد اكدت الحكومة ان عملية التأميم كانت ضرورية نتيجة للمديونية الضخمة لبعض المصارف ولحماية المصلحة الوطنية ويعني ذلك الخشية من قيام المصارف الخاصة بتحويل الاموال الى الخارج، وكذلك جاء التأميم ليكون خطوة لإيجاد نظام مصرفي اسلامي ينسجم مع التحريم الاسلامي للفائدة، وقد تم بعد ذلك دمج المصارف المؤممة مع المصارف الحكومية لتشكل خمسة مؤسسات مصرفية متخصصة في ميادين التجارة والزراعة والصناعة والتعدين والاسكان والتعمير، وفي٢٥ حزيران جرى تأميم شركات التامين. [٢٥]

لجات حكومة الثورة الى طبع الاوراق النقدية لمواجهة الازمة الاقتصادية والاستدانة من البنك المركزي خاصة وان الميزانية البالغ حجمها ٤٧ بليون دولار التي وضعت للسنوات ١٩٧٩-١٩٨٠ تضمنت حدوث عجز يبلغ ١٥ بليون دولار، وكان النظام المصرفي على وشك الانهيار حيث لجا المودعون خوفا من سوء الاوضاع الاقتصادية الى سحب اموالهم من المصارف اما لتحويلها الى الخارج او حفظها في منازلهم[٢٦]

يعتبر الجانب الاقتصادي من أبرز المتغيرات المؤثرة في وزن سياسة إيران وتوجهاتها الخارجية، خاصة وان العديد من الدول تستخدم وسائل الضغط الاقتصادية في جعل هذا الجانب ذا تأثير مباشر على السلطة التنفيذية في إيران لتغيير توجهاتها الخارجية، حيث استخدمت الولايات المتحدة فرض العقوبات الاقتصادية على ايران عام ١٩٨٠ على خلفية أحداث السفارة الأميركية في طهران واحتجاز الرهائن [٢٧]، وتضمنت العقوبات تجميد الأرصدة المالية ومنع المعاملات التجارية والاستثمار، وفرض غرامات على الشركات الأميركية التي تخالف قانون حظر التعامل مع إيران، علماً أن عدداً من الشركات الأوروبية وعدداً من دول شرق آسيا كالصين وماليزيا كانت قد استفادت من الاستثمار في قطاع النفط الإيراني ولتحل بدلاً من الشركات الأميركية[٢٨]

اصدر مجلس الثورة في منتصف ١٩٨٣ قانون البنوك والخدمات المصرفية الخالية من الفوائد الذي أجبر البنوك على إعادة هيكلة أعمالها وجعل المنتجات المالية متوافقة مع الشريعة

الإسلامية، وتم استبدال منطق الفوائد البنكية المحددة سلفا في علاقات الدائن والمدين بفائدة متغيرة تقوم على اعتبار المدين والدائن(البنك والعميل) شركاء في التجارة بما يعنيه هذا من تشاركهم في عوائد الاموال المستثمرة سواء بالربح او الخسارة وحاولت الحكومة من خلال عمليات التأميم تقليل الفجوة بين الاغنياء والفقراء، واصدرت قرارا يقضي بحق الدولة السيطرة على املاك الايرانيين في الخارج اذا لم يعودوا خلال شهرين، كما قام العمال والموظفين بالتعاون مع العلماء في المدن البعيدة عن العاصمة بالسيطرة على مواقع الانتاج بأنفسهم تمهيدا لنقل ملكيتها وادارتها الى الدولة او الى المؤسسات الاقتصادية الاخرى[٢٩]

بررت الحرب توجّه إيران نحو سياسة نقدية أكثر توسعية وخاصة بعد التأميم، والدمج، والاستحواذ على البنوك الخاصة، وهو الأمر الذي أدى إلى تقويض الثقة في هذا القطاع، فمن جهة، وفّر البنك المركزي السيولة اللازمة لاستمرار بقاء الجهاز المصرفي، ولكن نتيجة لتراجع عائدات النفط، اضطرت الحكومة إلى الاقتراض من القطاع المصرفي لتمويل عجز إنفاقاتها، من جهة أخرى. فقد دفعت الحرب الحكومة إلى الاستمرار في الاعتماد على تمويل عجز إنفاقها، وهو ما أدى إلى تفاقم مشكلة التضخم[٣٠] ، ولكن نتيجة لعدم قدرة طهران السيطرة على فاتورة الواردات، تراجعت احتياطاتها من النقد الأجنبي، مما دعا المسؤولين إلى دق ناقوس الخطر، ولمعالجة هذه الأزمة أسست الحكومة ما سُمّي ب "مفوضية توزيع النقد الأجنبي" التي خولتها مهمات توزيع مصادر النقد المحدودة على القطاعات الحيوية التي لها أولويات قصوى في وقت الحرب. وبذلك تم ايقاف استيراد معظم السلع غير الضرورية. وفي النهاية سيطرت الدولة على قنوات التجارة الخارجية باستيراد أربعة أخماس السلع الضرورية.[٣١]

أصبحت الشركات الكبرى في إيران، منذ بداية حركة التأميم في ثمانينيات القرن الماضي، ملكاً للدولة، وتعمل في مجالات مختلف، كالزراعة والصناعة والخدمات، وتساهم الشركات المملوكة للدولة بما نسبته ٧٠ % من القيمة المضافة في القطاع الصناعي. وتقدم الحكومة غطاء واسع من الحماية لهذه الكيانات عبر أدوات السياسة التجارية والمالية والنقدية، إذ تمنحها قروضاً مصرفية بأقل من أسعار السوق، كما فرضت في الماضي نظام معقد من تراخيص الاستيراد، بالإضافة إلى تعريفات عالية على الواردات المشابهة للمنتجات المحلية، فضلاً عن أن الموازنة العامة توفر اعتمادات مالية مستمرة، لتغطية خسائرها. وتوجه الإنفاق الاستثماري للدولة في أغلب الأحوال للشركات المملوكة للدولة، ومع ذلك، فلم تنجح هذه الشركات في توليد فرص عمل كافية لمواكبة الوافدين الجدد

لسوق العمل، ووفر القطاع الخاص ٧٠ % من فرص العمل الجديدة[٣٢]

وخلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٩ بلغ معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي ٣,١% وان الناتج القومي الحقيقي في عام ١٩٨٨/١٩٨٩ كان مساوياً لما كان عليه قبل ١٥ عاماً، مع ارتفاع عدد السكان بنسبة ٦٠% ، وانخفاض دخل الفرد إلى ٥٥ % ومعدل البطالة قرابة ١٦ %. وقفز معدل التضخم إلى ٢٨.٢ % وهي أعلى نسبة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتجاوز العجز في الميزانية ٤٤% من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت قيمة صرف الريال في السوق ٢٠ ضعف القيمة الرسمية[٣٣]

ثالثا: سياسة الحكومة في مجال الزراعة

كان الفلاح الايراني يعيش في اسوء الظروف نتيجة الاهمال الذي كانت تعاني منه القرى الايرانية ورغم قانون الاصلاح الزراعي الذي صدر في عهد الشاه عام ١٩٦٢[٣٤] الا ان وضع الفلاح ظل على ما هو عليه ولم يتمتع بهذا الاصلاح سوى القلة القليلة واغلبهم من مالكي الارض، لهذا عندما انتصرت الثورة الاسلامية بدات الحكومة تبحث عن حلول لمعالجة مشاكل الفلاحين فقام مجلس الثورة في حزيران عام ١٩٧٩ بتأميم جميع الاراضي الموات اي الاراضي غير المستغلة في المناطق الحضرية واجاز اجراء التأميم لكل مالك من دون دار سكنية خاصة به الاحتفاظ بمساحة الف متر مربع كحد اقصى من هذه الاراضي على ان يشرع في بناء الارض خلال فترة محدودة، وقد تقرر تخصيص الاراضي المؤممة لمشاريع سكن جديدة وتم تشكيل مكتب خاص (منظمة تطوير الاراضي الحفرية) لإدارة الاراضي، التي اخذت على عاتقها مسؤولية تحسين اوضاع الفلاحين، ودعا اية الله الخميني للاهتمام بالزراعة وزيادة الاهتمام باستصلاح الاراضي، فقد ذكر احد المزارعين (اننا نواصل الكفاح ليل نهار من اجل رغيف الخبز واذا كنا نتحدث عن جمهورية اسلامية فالأولى ان نكون متساويين جميعا ان كل من يكدح ويعاني يجب ان يكون له مصدر رزق وعلى الاقل فان الامور ينبغي ان لا تكون بشكل بحيث نموت من الجوع بينما الاخرون يطفحون من التخمة)[٣٥]

لذلك بدا القرويون في مناطق كثيرة من ايران يستولون على الاراضي الزراعية والمكائن في الملكيات الكبيرة وفي همدان غرب ايران استولى القرويون على مزارع تسودها المكننة الزراعية ووزعوا الارض بصورة متساوية بين كل رجل وامرأة وطفل وقد اصدرت المحاكم احكاما ضدهم لكن اغلبهم ظل يحتفظ بالأرض من خلال منع اصحاب الاملاك من العودة الى قراهم لكن هؤلاء لجأوا الى استخدام السلاح لتهديد القرويين وحدثت صدامات بين اصحاب الاراضي والفلاحين وتدخلت السلطات واصدرت قرارات من ضمنها ان الارض لمن يزرعها وفي بعض

الاماكن طالبت بتوزيع الاراضي على الفلاحين وفي مناطق اخرى تم معاقبة الفلاحين الذين استولوا على الاراضي بصورة غير قانونية، وقد دعا بازركان المزارعين للتحلي بالصبر لحين استقرار الاوضاع، وفي ايلول ١٩٧٩ حصلت الحكومة على مصادقة مجلس الثورة على قانون تحويل واحياء الارض الا ان تطبيق هذا القانون كان بحدود ضيقة فقد استهدف توزيع الاراضي القابلة للزراعة التي كانت في حوزة الحكومة وجرى الاستيلاء عليها من افراد النظام السابق او الاراضي الموات ونص القانون على عودة الاراضي التي لا تتم زراعتها الى الدولة ثانية الا انه تضمن تقديم فترة سماح لمدة سنتين بالنسبة لأصحاب الاراضي الموات وما بين ثلاثة الى خمس سنوات بالنسبة للأراضي غير المحروثة من اجل اتخاذ التدابير لاستزراع اراضيهم لذلك يعد هذا القانون برنامجا للإصلاح الزراعي قد اصبح ساري المفعول وبان مكننة الزراعة وجعلها تقوم على اسس تجارية من جانب القطاع الخاص هو امر مرغوب فيه وان افضل وسيلة لتحسين الانتاجية من قبل الحكومة يتم عن طريق تقديم قروض وتسهيلات وتشجيع اساليب محسنة وزيادة عمليات الاستزراع غير ان القانون اخفق في وضع نهاية لعملية الاستيلاء غير القانونية[٣٦]

في ايلول ١٩٨٠ شهدت الاوضاع تغييرا فقد انتهت حكومة بازركان وتصدر السلطة رجال اكثر التزاما بالسياسات الاقتصادية الراديكالية وبحث مجلس الثورة اجراءات عديدة للإصلاح الزراعي خاصة بعد اصدار الدستور الذي اكد في فقراته على العدالة الاجتماعية وضرورة اجراء اصلاحات زراعية اكثر شمولا وقد تضمنت ان لكل ايراني ادوات عمله وثمار جهوده الخاصة ومستوى معيشة ملائم كما حرمت الحصول على الثروة بشكل غير شرعي والاستغلال الاقتصادي للأخرين والاحتكار والاكتناز[٣٧]

وكان محمد حسين بهشتي[٣٨] الذي مارس الضغوط داخل مجلس الثورة لإقرار تجزئة الملكيات الكبيرة وخلال الفترة من تشرين الثاني١٩٨٠ الى اذار١٩٨١ بدا قادة الثورة بمحاولة الخروج من هذا المأزق فعقد مجلس الشورى جلساته لمناقشة الاوضاع وقد اعترض كثير من النواب على الحالة التي يعيشها الفلاح الايراني واكدوا على ضرورة وضع خطة اقتصادية تؤكد على تحسين اوضاع القرى تقوم على اساس ايقاف العمل بالمشاريع الغير ضرورية وتسخير الاموال لايصال الخدمات والكهرباء للقرى الايرانية، واشاروا الى أن الثورة قامت على أكتاف هؤلاء المحرومين والمضطهدين، لهذا الآن يجب أن يتمتعوا بمزايا حكومة الجمهورية الإسلامية والثورة، وان لا نطلب منهم الانتظار لفترة طويلة لبناء مترو أنفاق أو إنشاء أعمال أخرى مماثلة في المدن

الكبرى، والتي تكلف أحيانًا مليارات التومانات والقرية لا تحتوي على مدرسة ، اضافة الى عدم توفر الكهرباء فتعرضت كثير من الاراضي الزراعية الى الجفاف، ان على الحكومة عند وضع الميزانية التاكيد على زيادة حصة الزراعة وترميم القنوات التي تضررت نتيجة اهمال حكومة الشاه التي اهتمت بالتصنيع ودمرت الزراعة، فاصدر مجلس الثورة لائحة قانونية جديدة حول الاصلاح الزراعي والتي نصت على تجزئة جميع الملكيات الكبيرة ويتم دفع تعويض لأصحابها[٣٩]

تعرض القانون الى انتقاد الكثير من الاقتصاديين والمخططين الحكوميين نظرا لشعورهم بان القانون من شانه ان يفتت المزارع ذات الجدوى الاقتصادية والتي تطغى عليها المكننة وان اسلوب تنفيذه سيؤدي الى هبوط الانتاج وان ابرز من عارض القانون هم اصحاب الاملاك ورجال الدين البارزين، وقد استفاد اصحاب الاراضي من القرار الذي كانت الحكومة قد اصدرته في نيسان ١٩٧٩ الذي يدعو لإقامة مجالس زراعية لذلك قاموا بتنظيم انفسهم في العاصمة طهران والمحافظات الاخرى واستخدموا هذه المجالس كعناصر ضاغطة مع نواب البرلمان والوزراء والزعماء الدينين ولجأوا الى اصدار بيانات وكتابة المقالات واجراء المقابلات مع الصحافة واستحصلوا على فتاوى من رجال الدين ضد توزيع الاراضي وارسلوا وكلائهم الى القرى لإبلاغ المزارعين بان الاستيلاء على الاراضي هو عمل غير اسلامي وان انتهاك حقوق ممتلكات الشعب لا يتفقان مع اي من مبادئ الاسلام وفتاوى اية الله الخميني والعلماء البارزين ومبادئ الدستور واقترح قانونا بديلا للإصلاح الزراعي بحيث ترك الملكية الخاصة دون المساس بها واستمد اصحاب الاملاك التأييد من جانب تجار البازار الذين اعتبروا الاصلاح الزراعي نقطة انطلاق لهجوم اوسع على الاشكال الاخرى من الملكية[٤٠].

وفي نيسان ١٩٨١ اقر مجلس الثورة قانونا جديدا حيث طلب اية الله الخميني من ثلاثة فقهاء بارزين بهشتي ومنتظري ومشفيني مراجعة القانون من وجهة نظر اسلامية وقد اعلنوا موافقتهم، تضمن القانون تحديد ملكية اصحاب الاملاك الذين يزرعون اراضيهم بشكل مباشر بثلاثة اضعاف عدد الاكرات التي تعتبر في كل منطقة كافية لإعاشة عائلة فلاحية واحدة، وبالنسبة للمالكين المتغيبين ممن ليس لديهم مصدر اخر للدخل فقد حددت ملكيتهم بضعفي هذا العدد، ولما كان كل سبع هكتارات يعتبر المعدل العام للحد الادنى للملكية فان هذا الامر قد اقتضى ضمنا تجزئة الملكيات المتوسطة وحتى الصغيرة، وكانت النصوص المتعلقة بدفع تعويضات لأصحاب الاملاك الخاضعين لقانون التوزيع تتسم بالغموض اذ ان التعويض لا ياخذ مجراه الا بعد تسديد المالكين لديونهم المستحقة

للحكومة ودفع الضرائب المعلقة، ونص القانون ايضا على الاحتفاظ بالمزارع التي تستخدم المكننة على شكل وحدات وتحويلها الى مجموعات من الفلاحين على اسس تعاونية، وتقرر توزيع الاراضي حسب الاولوية الى المزارعين الذين لا يملكون ارضا وذوي المساحات المحدودة وموظفي الدولة وخريجي المدارس والكليات الزراعية واخرين الذين ابدوا رغبة بالانخراط في ميدان الزراعة، ورغم الندرة في الاراضي فقد ظل المسؤولون الحكوميون خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ياملون بقدرة الزراعة على استيعاب الخريجين العاطلين وتخفيف الاعباء عن السلك المدني المتخم بالموظفين، وتم اقامة هيئة مركزية في طهران للأشراف على برنامج الاصلاح الزراعي وجرى الاتفاق على ان يجري التوزيع الفعلي في القرى من جانب لجان تحويل الاراضي المحلية المكونة من سبعة اعضاء ممثلين عن الوكالات الحكومية والمؤسسات الثورية والقاضي الديني والقرويين المحليين[٤١]

وقد عهد للجان المؤلفة من سبعة اعضاء صلاحيات واسعه حيث جرى تخويلها بتحديد الحد الادنى للملكية في المنطقة وتفكيك الملكيات الخاضعة للتوزيع وتحديد المستحقين للحصول على الاراضي، وشرعت اللجان بمزاولة اعمالها وبلغ عدد اللجان التي شكلت، والتي اشركت بعملياتها المئات من الوكلاء المحليين، حوالي اثنين وثلاثين لجنة وقامت بمسح للقرى واصدرت مستندات ملكية للفلاحين المحليين ومنحت اراضي غير مزروعة للخريجين لاستغلالها في مشاريع جديدة[٤٢]

لم يكن هذا الامر يمر دون معوقات فقد حدثت مشاكل كثيرة اثناء عملية التوزيع اضافة الى ان هذه اللجان قد تصرفت بشكل تعسفي وتجاوزت في كثير من الاحيان صلاحيتها وقد تعرضت الى انتقاد الكثير من رجال الدين منهم علي اكبر هاشمي رفسنجاني[٤٣] وعلى اكبر ناطق نورى[٤٤]، في خضم هذه الظروف صرح بهشتي بان اية الله الخميني لم يكن لديه اعتراضات على الخطوط العامة للقانون غير انه لم يكن موافقا على التفاصيل وفي ١٢ تشرين الثاني١٩٨٢ اصدر امرا بتعليق فقرات القانون المتعلقة بالملكية الخاصة.[٤٥]

ان هذا القرار لم ينهي المشكلة بل ان الفلاحين الذين كانوا يرغبون في الحصول على الارض قدموا الاعتراضات واعلنوا ان استمرار الملكيات الكبيرة يعتبر بمثابة استمرار الفقر والجوع والموت للجموع الفقيرة من المزارعين الكادحين وانتقد الكثير محاولات اصحاب الاملاك في تبرير الاحتفاظ بملكياتهم على اساس الشريعة الاسلامية واكدوا ان الاسلام الذي يلهب قلوب العناصر الاقطاعية هو اسلام امريكي [٤٦]

رابعا: سياسة الحكومة في مجال النفط

انخفض انتاج النفط الايراني بنسبة كبيرة نتيجة الثورة الايرانية ففي منتصف عام ١٩٧٨ كانت ايران تنتج اكثر من ٥,٥ مليون برميل من النفط الخام يوميا انخفض هذا الانتاج الى ١,٢ مليون برميل يوميا بنهاية عام ١٩٨١، غير ان هذا الانخفاض لم يكن نتيجة هبوط الاحتياطيات او لمشاكل نفطية لا يمكن تخطيها بل كان نتيجة سياسة رجال الثورة والظروف التي خلفتها الحرب [٤٧]، ورغم ذلك ظلت ايران تعتمد بصورة كبيرة على النفط فلم يزل يشكل ٨٠% من مدخولات الحكومة واكثر من ٩٠% من عوائد العملة الاجنبية، وقد اشار اية الله الخميني، الى نهب موارد النفط الايراني من قبل الولايات المتحدة والغرب ونهب موارد الغاز الايراني من الاتحاد السوفيتي، في احاديثه واعلاناته اثناء وجوده في المنفى في العراق وباريس حيث اشار الى: انهم ارتكبوا جريمة الخيانة ضدنا وانهم يعطون اموالا ونفطا الى امريكا وهم يبددوه بحيث لا يترك لدينا نفطا في فترة لا تتجاوز الثلاثين عاما مقابل عدم حصول الامة على اي مقابل سوي تقديم الولايات المتحدة نفاية الحديد اي الاسلحة غير النافعة مقابل النفط الثمين وانهم يسلبون النفط ويبنون قواعد عسكرية لأنفسهم ويعطونا الاسلحة التي وضعوها لكي يستخدمها الامريكان.[٤٨]

ونشر ابو الحسن بني صدر مقالات عن النفط تحت عنوان (النفط والعنف) والف هو كتابا باللغة الفارسية بعنوان(النفط والسلطة) شرح فيه مفهوم النفط كاداة لاستغلال الشعوب النامية وانه اداة مهمة للدول الكبرى لتطوير صناعاتها وتوفير الاموال فقد وصف العلاقة بين ايران وشركات النفط كعلاقة الناهب والاتفاقيات بالمفروضة[٤٩]

لذلك اتخذت حكومة الثورة قرارا ومن طرف واحد تضمن الغاء الاتفاقية التي عمل بموجبها شركاء ايران النفطيين كمشترين للنفط الايراني وتوفير الخدمات اللازمة من خلال شركة خدمات النفط الايرانية المشتركة الملكية واعلن عن الالغاء الرسمي لشركة النفط الايرانية ومديرها حسن نزيه[٥٠] في خطاب القاه على موظفي الشركة في ٢٨ شباط ١٩٧٩ حيث قال(اننا نعلم تلك الشركات التي فرضت علينا في الماضي بان من الاحسن لها ان تنسحب لأنها ان رفضت فان العمال سيخرجوها بالقوة)[٥١]

ارتفعت المشاعر المعادية للموظفين الاجانب وكان موقف نزيه هو ان شركة النفط الوطنية تسير امورها بصورة جيدة بـ ١٠% من الاجانب الذين كانوا يعملون في الصناعات النفطية قبل الثورة لكنه لم يمانع بعودة بعض هؤلاء وقد وضح احد كبار مساعدي نزيه بانهم سيحتاجون الى الفين من الاجانب للعمل الفني الدقيق كإعادة ضخ الغاز والعمليات المتخصصة اما نزيه فقد اعلن عن نية ايران في ان تلعب دورا فعالا واكثر نشاطا في الاوبك على الرغم من ان

ايران اتخذت موقفا معاديا بشان الاسعار داخل وخارج المنظمة[٥٢]

حققت حكومة بازركان بعض التقدم في حل مشاكل ايران الاقتصادية فقد استأنف ولو جزئيا انتاج النفط الذي وصل الى حوالي ٣,٨ مليون برميل في اليوم والتحديدات الجديدة على الاستيرادات سوف تعزز من احتياطي النقد الاجنبي الذي تملكه ايران فترفعه من ١٠,٣ بليون دولار في كانون الثاني ١٩٧٩ الى اكثر من ١٩ بليون دولار بحلول نهاية العام الا ان نسبة تبلغ ٣٥% تقريبا من القوة العاملة في ايران لا تزال معطلة كما توقفت جميع الاعمال الانشائية وارتفعت اسعار المواد الغذائية [٥٣]

بعد اقتحام السفارة الأمريكية في تشرين الثاني ١٩٧٩ فرض الغرب وعلى راسه الولايات المتحدة الأمريكية الحصار على إيران، ودعا الرئيس الامريكي جيمي كارتر(Jimmy Carter) الى منع استيراد النفط من ايران، كما اعلنت الحكومة الايرانية عدم بيع النفط الى الشركات الامريكية[٥٤]

اعلنت الولايات المتحدة تجميد الاموال الايرانية في المصارف ويقول ابو الحسن بني صدر (فلتحترس الولايات المتحدة ان الازمة النفطية التي تظهر في الافق سيكون لها عواقب اخطر من تلك التي شهدها العالم بعد عام ١٩٧٣ والتي ادت لانخفاض سعر الدولار واذا دفع الاميركيون عض الاصابع ابعد من هذا فان الدول المنتجة الاخرى ستحذو حذونا شاءت ام ابت عندئذ سينهار الدولار لصالح عملات اخرى وغدا سنعلن اعادة علاقاتنا الدبلوماسية مع ليبيا وعلى السيد كارتر ان يفكر مليا بعواقب هذا التقارب والتفاهم بين بلدين منتجين للنفط)[٥٥]

وفي نيسان ١٩٨٠ فرضت امريكا عقوبات تجارية على ايران ثم تبعتها السوق الاوربية وقد خلقت هذه العقوبات تغييرات في الانماط التجارية ادت الى بيع المزيد من النفط الى بلدان تركيا ودول الكتلة السوفيتية على اساس المقايضة في بعض الاحيان، كما لجات حكومة الثورة الى البيع المباشر في السوق[٥٦]

ادى اندلاع حرب الثماني سنوات مع العراق بين أعوام ١٩٨٠–١٩٨٨ الى تدمير البنية التحتية الإيرانية وكذلك أهم المرافئ الخاصة التي كانت تعوّل عليها إيران في تصدير نفطها للخارج، ومع انتهاء الحرب مع العراق واستمرار الحصار الغربي تضررت غالبية الآبار النفطية وحقولها الرئيسية، كل ذلك ادى الى تدهور اوضاع ايران الاقتصادية، فقامت الحكومة بتقليل الاستخدام الاجنبي في الصناعة النفطية فبعد استلام اعمال شركة خدمات النفط تسلمت ايران في صيف ١٩٨٠ عمليات اربعة مشاريع مشتركة يديرها الاجانب لشركة النفط الوطنية الايرانية ووضعتها تحت سيطرة المؤسسة المشكلة حديثا والتي تمتلكها الحكومة وهي شركة نفط كونتيننتال، وفي ايلول اسست شركة النفط الوطنية الايرانية

شركة فرعية هي كالا التي تسلمت في السنة اللاحقة عمليات الشراء[٥٧]

كانت الجمهورية الاسلامية على عكس حكومة الشاه لم تظهر اهتماما بالمشاريع النفطية خارج ايران وكانت تتجه نحو الانسحاب من هذا النشاط حيث اعلمت ايران في نيسان ١٩٨٠ شركائها في جنوب افريقيا وفرنسا بقرارها بالتخلي عن حصتها البالغة ١٧,٥ في مشروع مصفى النفط المشترك في سازولبرج جنوب افريقيا، وفي تموز باعت ايران الى شريكتها كوريا الجنوبية حصتها في مصفى شركة نفطية كورية- ايرانية في كوريا الجنوبية حيث كان كل من هذين المشروعين يقضي بقيام ايران بتجهيز النفط الخام الى المصفى، وقامت الحكومة الايرانية بإيقاف برنامج الشاه للطاقة النووية بعد ان وصل الى مرحلة متقدمة عند قيام الثورة في مفاعلين نوويين تم بناؤهما في بوشهر من قبل اتحاد كرامتيك الالماني الغربي ولم يستأنف العمل في هذين المفاعلين، كما تم ايقاف العمل بمفاعلين اخرين قرب الاحواز تم التعاقد عليهما مع فراماتوم فرنسا، كما الغت الحكومة خططا لبناء خط ثان للغاز الايراني يمتد الى الحدود الايرانية- السوفيتية حيث ان خط الانابيب، اضافة الى قيامه بسد تجهيزات الاستهلاك المحلي، كان مصمما لاستلام ١,٥٣٠ كم من الحدود السوفيتية[٥٨]

وان سبب ايقاف العمل بالمفاعل النووي يعود لدراسات اقتصادية قبل الثورة حول حجم القوة النووية المطروح وجدوى خط انابيب الغاز الثاني وان قرار ايقاف هذه المشاريع يرجع في بعض مبرراته الى الاتجاه العام للمسؤولين في الجمهورية الاسلامية لتجنب الالتزامات الطويلة الامد والباهظة التكاليف في حقول الطاقة وعدم مقدرتهم في ظروف ما بعد الثورة على القيام بمفاوضات معقدة

الجدول ادناه يبين صافي نمو الانتاج المحلي والقطاع النفطي في ايران للفترة من ١٩٧٩-١٩٨٩ وهو كالتالي:[٥٩]

السنوات	صافي نمو الانتاج المحلي%	صافي نمو القطاع النفطي
١٩٧٩	-٣,٨٨	-١٩,٣٦
١٩٨٠	-٩,٥٧	-٦٥,٨٣
١٩٨١	-٤,٢٢	-١,٩
١٩٨٢	-٩,٣٥	-١٢٠,٦٨
١٩٨٣	١٤,٤٢	٣,٠١

١٩٨٤	١,٣٠	-١٨,٩٧
١٩٨٥	٠,٨٣	١,١٥
١٩٨٦	٩,٩٩	١٤,٦٨
١٩٨٧	-١,٨١	١٣,٩٥
١٩٨٨	٥,٣٦	٩,٧١
١٩٨٩	٥,٣٦	٦,٢٢

اصدر مكتب التخطيط التابع للمجلس الثوري الاسلامي في ايار ١٩٨٠ تقريره السنوي الذي يختص بالتطورات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وجاء في ان من اهداف قيام الثورة الايرانية هو تأسيس نظام اسلامي مستقل يسهم في بناء ايران من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلى الرغم من ان العديد من اوجه الصناعة النفطية كان قد تم فرضها من الاجانب فلم يكن هناك اي سبب يحول بين الايرانيين وقدرتهم على استخدام خبراتهم الخاصة لتطوير هذه الصناعة بأنفسهم[٦٠]

وانخفضت صادرات النفط للفترة (١٩٨٠-١٩٨٥)من معدلها الاعتيادي البالغ ١,٦ مليون برميل في اليوم الى حدود ١,١ مليون برميل باليوم وفي تموز ١٩٨٤ تطورت صادرات النفط الايرانية الى حدود ١,٩ مليون برميل باليوم وفي ايلول ١٩٨٤ انخفضت صادرات ايران النفطية مرة ثانية الى حوالي ١,٤ مليون برميل يوميا وذلك بسبب كون المشترين للنفط وخاصة اليابانيون قد تراجعوا ، اضافة الى ان الحرب فجرت الكثير من المشاكل الاقتصادية حيث استحوذت الحرب على ٣٠% من الانفاق الحكومي السنوي ودمرت ٦٠% من طاقة ايران لتصفية النفط المحلي وعطلت بصورة كاملة الحركة الاقتصادية[٦١]

خامسا: سياسة الحكومة في مجال التجارة

لجات الحكومة الايرانية لمواجهة الازمة الاقتصادية الى انشاء مراكز خاصة تشرف على عملية التجارة، وقد سمحت هذه المراكز للتجار بمزاولة الاستيراد بموجب اجازة استيراد كما الزمت المستوردين تسليم ٣٠%من كل ارسالية الى الحكومة وبيع سلعهم بنسبة ربح محددة وخلال مدة قصيرة اصبح نحو ٤٠% من تجارة الاستيراد تمر عبر هذه المراكز وحاولت الوكالات الحكومية توزيع السلع التي تحتكر التعامل بها الى الاسواق مباشرة، ولأجل السيطرة على الاسعار وسعت الحكومة شبكة المخازن التعاونية التي تديرها الدولة وزجت نفسها بصورة متزايدة في عملية التوزيع الداخلي للسلع

الاستهلاكية، وساهمت الاحداث الخارجية في تعزيز هذه الاتجاهات، حيث اعلن الرئيس الامريكي كارتر في تشرين الثاني ١٩٧٩ تجميد الودائع المالية ومنع المعاملات التجارية والاستثمار، وفرض غرامات على الشركات الأميركية التي تخالف قانون حظر التعامل مع إيران، مما حرم ايران من التصرف بموجودات قيمة من العملة الأجنبية، وادت الحرب مع العراق الى تدمير اكبر موانئ ايران واحداث الفوضى في التجارة وتعطيل صادرات النفط وفرض تكاليف حرب باهضة وساهمت في نضوب احتياطات العملة الاجنبية[٦٢].

فارتفعت اسعار المواد الضرورية بما فيها السكر واللحوم والزيوت النباتية والملابس وفي عام ١٩٨١ تدهور احتياطي العملة الاجنبية الى مستوى بحيث بات من الضروري فرض قيود اضافية على التجارة وبسط السيطرة الحكومية الى ابعد حد فقد تشكلت هيئة ثورية في اعقاب اندلاع الحرب العراقية الايرانية وهي(مؤسسة التعبئة الاقتصادية) (بنياد بسيج اقتصادى) مهمتها اقامة شبكة من مراكز البيع بالجملة والمفرد والتوزيع الداخلي لجميع السلع الاستهلاكية تقريبا[٦٣]

ساهم التجار بدور كبير في رفع اسعار المواد الاساسية فقد استغل الكثير منهم ارتفاع الاسعار فبدأوا يكنزون البضائع حتى تباع باثمان اعلى دون الشعور بحاجة الشعب الايراني وقد ناقش مجلس الشورى الاسلامي الاجراءات الواجب اتخاذها في معاقبة المضاربين بالاسعار والسوق السوداء[٦٤]

ولجأت الحكومة الى فرض نظام الحصص على المواد الاساسية لحماية العمال والموظفين والطبقات الدنيا من الاستغلال[٦٥]

وخلال السنوات الثلاث الأولى بعد تأسيس النظام الجديد، ارتفعت حصة واردات القطاع الخاص من٤٩ % إلى ٦٤ %، ويعود ذلك إلى الدور الذي قام به وزير التجارة حبيب الله عسگر اولادي[٦٦] في دمج التجار والمستوردين في شبكات التوزيع الدولية ومع ذلك، استمرت الصعوبات التي حالت دون القدرة على استيراد العديد من السلع الضرورية[٦٧]

واجهت سياسة الحكومة في مجال السيطرة على التجارة الخارجية معارضة واسعة من ثلاث مجموعات هم البازار والجماعات الدينية والعناصر البيروقراطية فالبازار والطبقة المتوسطة اعتبرت قرارات الحكومة بمثابة تهديد لملكياتهم الخاصة ومصالحهم التجارية مما دفعهم لمساندة التظاهرات التي نظمت في تشرين الثاني ١٩٨٠ لصالح قطب زاده[٦٨]، واعرب العديد من الزعماء الدينين عن معارضتهم ففي اذار ١٩٨٠ قام اية الله حسن قمي[٦٩] من مدينة مشهد بشجب اجراءات التأميم، اما العناصر البيروقراطية فقد كانوا على قناعة تامة بان الحكومة تفتقر القدرة للإحلال محل المستوردين

وبائعي الجملة واصحاب العقارات والبنائين والمقاولين والصناعيين لذلك وصفوا عملية التأميم بانها ليس سوى صراع بين الذين يملكون والذين لا يملكون[٧٠]

وبدأت الاصوات داخل البرلمان تطالب بالتأميم الكامل للتجارة ففي اذار ١٩٨١اقر البرلمان قانون طالب فيه الحكومة بتقديم لائحة خلال ستة ايام تنص على تأميم التجارة الخارجية فامتثلت الحكومة لهذا الطلب وجرى التصويت على اللائحة التي كادت ان تصبح قانونا ساري المفعول في اوائل عام ١٩٨٢لولا تدخل مجلس الصيانة[٧١] الذي اجهض القانون فقد بين المجلس ان القانون يعد انتهاكا للدستور وللشريعة الاسلامية[٧٢]

لقد جابهت ايران العديد من المشاكل الخاصة بنقص العملات الصعبة وذلك بأسلوب تقليص الاستيرادات ولكنه في العام ١٩٨٣ وصلت الاستيرادات الايرانية ارقاما قياسية لم تصلها استيرادات ايران زمن الشاه حيث بلغ مستواها ١٨,٢ مليار دولار وقد حاول النظام بذلك تحقيق طموحات ورغبات تجار البازار بهدف تغطية المتطلبات الاستهلاكية والتخفيف من الضغط على برامج التنمية [٧٣]

جابه العديد من رجال الاعمال الاجانب مشاكل في الحصول على عوائدهم السنوية ولكنه يلاحظ ان الاستيرادات الايرانية التي كانت تاتي من اليابان وفرنسا ازددت في اذار ١٩٨٤ عن مستوياتها السابقة في نفس شهر اذار لعام ١٩٨٣ ،فلجات حكومة الثورة على احتكار استيراد الكثير من السلع مثل الخشب والورق والصفائح المعدنية والمكائن والمواد الغذائية الضرورية والمنسوجات واقامت اثني عشر مركزا للمشتريات والتوزيع لتدبير شؤون الاستيرادات والتوزيع الداخلي لهذه المواد [٧٤]

عانت ايران خلال هذه الفترة من تناقص وارادت السلع والخدمات حتى بلغت نسبة التراجع عام ١٩٨٧-١٩٨٨ (٤٩,٨ %) عن مستوى عام ١٩٨٣-١٩٨٤ اي ان الواردات هبطت الى النصف وهذا التراجع بسبب سياسية تقليص الواردات التي انتهجتها ايران اذ ان القطاعات الانتاجية السلعية لم تسهم في توليد قيم مضافة من شانها ان توازي النقص الحاصل في الواردات السلعية فما كان من السوق المحلية ان عانت من نقص شديد ومرت بازمة حادة وقع ثقلها على الجماهير الايرانية فنجد تناقص واردات المواد الغذائية بنسبة ٣١% بين الاعوام ١٩٨٣-١٩٨٨ ولم تستطع الحكومة تعويض النقص الحاصل لذا كنا نرى طوابير المواطنين بانتظار الحصول على نصيب محدد من السلع التموينية[٧٥].

اما سلع الكيمياويات والمواد المصنعة والتي تدخل كسلع وسيطه في انتاج العديد من السلع الايرانية فهي الاخرى اصابها الضمور فانحسرت وارداتها بنسبة ٥٥,٣% خلال نفس الفترة فيما

كان العديد من المصانع قد توقف عملها بسبب عدم توفر المواد الاولية وقطع الغيار ويبين الجول الاتي واردات ايران خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٨ لبعض المواد الاسعار ببلايين الريالات بالأسعار الجارية[٧٦]

المواد	٨٤\٨٣	٨٥\٨٤	٨٦\٨٥	٨٧\٨٦	٨٨\٨٧
المواد الغذائية	٣٥٨,٣	٣١٩,٧	٢١٧,٢	٢٢٥,٣	٢٤٧,٤
الكيماويات	٣٠٩,٣	٢٤٦,٤	١٤٩,٥	١٤٥,٢	١٣٨,٣
المصنوعات الاساسية	٥٠٢,٠	٤٥٢,٤	٢٢٣,٨	١٦٠,٥	١٩٢,٨
واردات الخدمات	٢٩٨٠,٠	٢٩٥,٣	٢١٤,١	١٩٠,٤	١٧٤,٠

سادسا: تأسيس مؤسسات خاصة لمعالجة اوضاع البلاد الاقتصادية(بنياد)

انشأت الحكومة عدد من المؤسسات ذات الطابع الخيري الهدف منها اعادة توزيع العوائد الاقتصادية على قطاعات واسعه من الشعب مثل مؤسسة المستضعفين التي ورثت الاموال الخاصة بالشاه وعهدت اليها مساعدة الفئات المحرومة في ظل حكم الشاه ثم بعد نهاية الحرب اضيفت اليها مهمة رعاية معوقي الحرب واسرهم، ومؤسسة الشهيد التي انشات لإعانة اسر قتلى الثورة الايرانية ثم قتلى الحرب، ومؤسسة ١٥ خرداد(٥حزيران) التي قامت تخليدا لذكرى اعلان اية الله الخميني جهاده ضد الشاه في ١٥خرداد ومهمتها انشائية عمرانية، ومؤسسة امداد الامام وهي مؤسسة نشات من اجل اعانة المتضررين من الكوارث الطبيعية داخل ايران وخارجها [٧٧] ، لذلك كان الدور الأساسي المنوط بهذه المؤسسات هو تقديم المساعدة المالية والرعاية الطبية، والترفيهية لفقراء إيران، والمحاربين المصابين في الحروب الإيرانية، وتشارك عبر شركاتها التابعة في كثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كالزراعة والبناء، والصناعات، التعدين والنقل والتجارة والسياحة[٧٨]، وقد منحت كثير من المزايا دون غيرها من مؤسسات القطاع الخاص، وحصلت على امتيازات ضريبية، وإعفاءات الرسوم على الواردات، وقروض بأسعار أقل من القيمة السوقية. [٧٩]

الخاتمة

شهدت ايران في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٩ تغيرات كبيرة في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد اعلن عن قيام نظام حكم جديد في ايران على انقاض النظام

البهلوي، واعلن عن قيام الجمهورية الاسلامية في ايران التي واجهت مشاكل عديدة كان في مقدمتها المشاكل الاقتصادية التي شكلت عبئا كبيرا، فاتخذت حكومة الثورة اجراءات عديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية الصناعة والزراعة والتجارة والبنوك والنفط، الا ان تلك الاجراءات كانت لا تتناسب مع صعوبة الاوضاع، فإجراءاتها في الجانب الصناعي وتأميم الصناعات الكبيرة ادى الى خلق طبقة عاطلة عن العمل، اضافة الى سيطرت مؤسسات كانت قد شكلتها الحكومة لإعطاء حقوق الفقراء تحولت هذه الى شبكة واسعة تسيطر على جوانب كبيرة من الاقتصاد الايراني، كذلك ان محاولة اصلاح اوضاع الفلاحين وتوزيع الاراضي عليهم لم تجد طريقها للنجاح بفعل سيطرة كبار الاقطاعيين على الاراضي واعتبار عملية توزيعها تخالف الشريعة الاسلامية، وبالنسبة للتجارة ادى تدخل الدولة في عملية الاستيراد والتصدير بغية التقليل من الاعتماد على الغرب وتشجيع الصناعة الوطنية ساهم هذا الامر في حدوث موجة كبيرة من الاستياء بين التجار والبازار الذين وجدوا في هذه الاجراءات ما يمس مصالحهم.

كانت سياسة الحكومة الايرانية الاقتصادية يشوبها الكثير من التلكؤ ولعل سبب ذلك يعود الى الاوضاع التي كانت تعيشها ايران والحصار المفروض عليها من الولايات المتحدة الامريكية بسبب ازمة الرهائن، اضافة الى اندلاع الحرب العراقية–الايرانية التي استنزفت الكثير من امكانيات ايران واوقفت تصدير النفط الذي كان يشكل العنصر الاساس في راس المال الايراني.

الهوامش

١- للتفاصيل عن الثورة ينظر: امل عباس جبر البحراني، الثورة الاسلامية في ايران دراسة في اسبابها ومقدماتها ووقائعها، دار كنوز المعرفة، الاردن، ٢٠١٨.

٢- ولد محمد باقر الصدر في مدينة الكاظمية في عام ١٩٣٦ أبوه السيد حيدر الصدر، وأمه بنت الشيخ عبد الحسين آل ياسين. جده آية الله السيد إسماعيل الصدر من مراجع تقليد الشيعة في النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري، وقد توفي سنة ١٣٣٨ هـ. ويتصل نسب عائلة الصدر بالإمام الكاظم. وقد عاش أفراد هذه العائلة ما بين العراق وإيران ولبنان، درس الفلسفة الاسلامية في الحوزة العلمية في النجف الاشرف، للتفاصيل يراجع:

أحمد عبد الله، العاملي ، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق، مؤسسة العارف، بيروت ، ٢٠٠٦.

٣- نبيل جعفر عبد الرضا، دراسات في الاقتصاد الايراني، مؤسسة وارث الثقافية، بغداد،٢٠٠١، ص٣

٤- محمد ميرزا هدايت مصدق، ولد عام ١٨٧٩، اكمل دراسته في سويسرا، وحصل على الدكتوراه في الحقوق، تولى مناصب عديدة منها معاون وزير المالية ١٩١٧ ، متصرف لواء فارس ١٩٢٠، ووزيرا للمالية ١٩٢٣، للخارجية ١٩٢٤، كان نائباً عن مدينة طهران في الدورات الخامسة، السادسة، الثالثة عشرة، الرابعة عشرة، الخامسة عشرة، السادسة عشرة، ورئيسا للجنة النفط ١٩٥٠، رئيسا للوزراء١٩٥٢ قام بحركة تأميم النفط للتفاصيل يراجع: ثامر مكي علي الشمري، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في ايران، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٥- ولد محمد رضا بهلوي عام ١٩١٩ في طهران، سافر بعد دراسته الابتدائية الى سويسرا، ثم عاد عام ١٩٣٦، والتحق بالكلية الحربية، تخرج فيها برتبة ملازم ثان١٩٣٨، تولى العرش في سن الحادية والعشرين، للتفاصيل عن حياته يراجع: محمد جواد مشكور، تاريخ ايران زنين ازروزكارباسكان تاعصر حاضر، طهران، ١٣٥٣، ص٤١٣-٤١٤

٦- أحمد شمس الدين ليلة، نهضة اقتصاد الثورة الإيرانية دراسة المسبِّبات الهيكلية للإخفاق، الرياض،٢٠٢٠، ص١٠.

٧- مجلس الشورى الاسلامي هو احدى مرتكزات النظام السياسي في ايران ويتكون من ٢٧٠ ويتألف من نواب الشعب الذين ينتخبون مباشره بالاقتراع السري المباشر، ويبين الدستور بان مدة النيابة في مجلس الشورى الاسلامي اربع سنوات وتجري انتخابات كل دوره قبل انتهاء الدورة السابقة، للتفاصيل يراجع: امل عباس جبر، هيكلية النظام السياسي في الحمهورية الاسلامية في ايران بحث منشور في مجلة اكليل، المجلد ٢، العدد٣، ٢٠٢١، ص١٩٥.

٨- دستور الجمهورية الاسلامية في ايران، سلسلة الفكر الايراني المعاصر، بيروت ،٢٠١٠

٩- ولد أبو الحسن بني صدر في مقاطعة همدان في إيران عام ١٩٣٣، وكان والده نصر الله من رجال الدين النافذين في همدان والذي كانت تربطه صداقة مع روح الله الخميني. درس بني صدر الاقتصاد والحقوق الإسلامية في جامعة طهران، شارك في مكافحة الشاه في الحركات الطلابية في أوائل سنة ١٩٦٠، وسجن مرتين، وأصيب خلال انتفاضة عام ١٩٦٣، ثم فر إلى فرنسا وانضم إلى مجموعة المقاومة الإيرانية بقيادة اية الله الخميني. وعاد إلى إيران بعد انتصار الثورة، وكان نائب وزير الاقتصاد والمالية والقائم بأعمال وزير الخارجية لفترة قصيرة خلال عام ١٩٧٩، ووزيراً للمالية من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٠، اصبح اول رئيس لجمهورية ايران عام ١٩٨٠، توفي عام ٢٠٢١ للتفاصيل يراجع: ايلاف عبد الحسن عبدالله الصباغ، ابو الحسن بني

صدر ودوره في السياسة الايرانية(١٩٣٣-١٩٨١)، رسلة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦، ص٣٥.

١٠- أحمد شمس الدين ليلة، نهضة اقتصاد الثورة الإيرانية دراسة المسبِّبات الهيكلية للإخفاق، الرياض،٢٠٢٠

١١- Suzanne Malonye, Iran's political Economy since the Revolution, Cambridge University Press, 2015,p.400

١٢- نبيل جعفر عبد الرضا، دراسات في الاقتصاد الايراني، مؤسسة وارث الثقافية، بغداد،٢٠٠١، ص٣.

١٣- هو المجلس الذي تولى قيادة الحكومة قبل رحيل الشاه وظل يمثل سلطة عليا في ايران ضم في عضويته رجال الثورة وعهدت اليه مهمة تشكيل الحكومة بعد رحيل الشاه للمزيد يراجع: مصطفى اللباد، حدائق الاحزان- إيران وولاية الفقيه ، دار الشروق ، بلا ، د . ت ، ص١٩٨

١٤- الراي، صحيفة ، الاردن العدد ٣٥٠٩في ١٢\٦ ١٩٧٩

١٥- اغاييف، حكم ايات الله ايران والثورة الاسلامية، الجزء الثاني، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، ١٩٨٦، ص٣٠٠

١٦- مجلة ايكونومست العدد ٧٣٥٨، في ١٩٨٤\٩\٨ ، الاقتصاد الايراني التصدير النفطي يبعد الازمة، ترجمة مركز البحوث والمعلومات.

١٧- ولد مهدي بازركان في طهران سنة ١٩٠٥ ، من عائلة غنية متدينة، درس العلوم الهندسية في باريس، تعاون مع مصدق، واصبح رئيساً لشركة النفط الايرانية، بعد سقوط مصدق اصبح استاذاً بالجامعة، ثم رئيساً لدائرة ماء طهران، كان اول رئيس وزراء بعد قيام الثورة، للتفاصيل يراجع: محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣،ص٢٥.

١٨- محمد عتيق بور ، نقش بازار وبازارى ها در انفلاب اسلامي، دو جلد، تهران بى جا، ١٣٥٨، ص٥

١٩- Mohammad Mohsen Masjedi, Development of Energy Sector in Iran in Light of Energy Trilemma. An Analysis of Legal and Policy Challenges Tesis Doctoral, Universitat Rovira I Virgil,2020,p14

،

٢٠- "القبس"،(صحيفة) في ١٥ كانون الاول ١٩٧٩

٢١- عباس علي جمعة الازيرجاوي، الدور السياسي للبازار في الاحداث الداخلية الايرانية ١٩٧٩-١٩٨٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط ، ٢٠١٩، ص٢١٥

٢٢- نبيل جعفر عبد الرضا، اهمية الصناعة التحويلية في الاقتصاد الايراني، مجلة دراسات ايرانية – العدد(٦-٧)، ٢٠٠٨، ص٥٧

٢٣- اغاييف، المصدر السابق،٣٢٠

٢٤- المصدر نفسه

٢٥-سعيد ذرمكين، جايكاه بازار به عنوان نيروى اجتماعى دور سروه انقلاب ازاد اسلامي واحد تهران مركزى، دانشكده حقوق وعلوم سياسى، ١٣٩١، ص ١٨٦.

٢٦- تقرير السفارة العراقية في لندن برقم ٧٠ في ١٩٧٩\١١\٢٤

٢٧-قام مجموعة من الشباب الايراني في ٤ تشرين الثاني ١٩٧٩ بالهجوم على السفارة الامريكية في طهران، معلنين رفضهم لوجود الشاه في الولايات المتحدة ، وقاموا باحتجاز موظفي السفارة مما احدث ازمة كبيرة في العلاقات بين البلدين للتفاصيل يراجع: زينب صبري

مهدي، أزمة الرهائن في إيران ١٩٧٩-١٩٨١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية' جامعة البصرة، ٢٠١٦.

٢٨- محمد احمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية العلاقات الإيرانية – العربية: حالة دراسة، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، المجلد٤٠،العدد ٢، ٢٠١٣، ص ٤٥٣

٢٩- امل حمادة ، الخبرة الايرانية الانتقال من الثورة الى الدولة ،بيروت، ٢٠٠٨، ص١٨٥)

٣٠- مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره ١، جلسه ١٢٧ تاريخ ١٣٦٠/١/١٦ ،ص٢١٥٦.

-٣١

.Suzanne Malonye , op.cit.p403

٣٢- رجب ايزدي ، امير رضايي پناه، مباني اجتماعي و اقتصادي تحول در گفتمان هاي سياسي مسلط در جمهوري اسلامي ايران، جستارهاي سياسي معاصر، پژوهشگاه علوم نساني و مطالعات فرهنگي، سال چهارم، شمارة چهارم، زمستان ١٣٩٢، ص٥٧

٣٣- Jahangir Amuzegar, Iran's Economy under the Islamic Republic,London,1979,P.7

٣٤- قام الشاه عام ١٩٦٢ باصدار قانون للاصلاح الزراعي تحول الى ثورة بيضاء شملت مختلف جوانب الحياة للتفاصيل عن الاصلاح الزراعي يراجع: مروة فاضل كاظم السعدي، الثورة البيضاء في ايران(١٩٦١-١٩٦٣) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٣.

٣٥- اغاييف، المصدر السابق، ص٤٥٠

٣٦- Kevan Harris and Zep Kalb, Pen to the tiller: Land reform and social mobility across the 1979 Iranian revolution, Journal of Agrarian Change, 19(3), 2019,p474

-٣٧

Ibid,p475 .

٣٨-محمد حسين بهشتي: ولد عام ١٩٢٨ في أصفهان، وكان أبوه من رجال الدين، حصل على الدكتوراه في العلوم الدينية من السوربون في فرنسا، بدأ حياته السياسية بتزعمه "الجمعيات الإسلامية المؤتلفة" التي دبرت عملية اغتيال رئيس الوزراء حسن علي منصور عام ١٩٦٥. تولى مناصب مهمة في إيران بعد انتصار الثورة عام ١٩٧٩ منها، رئيسا للمحكمة العليا الإيرانية، وكان من الذين شكلوا المحاكم الثورية، كان يستخدم النقض ضد أي قرار تتخذه حكومة بازركان. وكان أحد أعضاء مجلس الرئاسة المؤقت الذي تولى السلطة عقب إقالة بني صدر في حزيران ١٩٨١، وهو أحد الأعضاء المؤسسين لحزب الجمهورية الإسلامية، لقي مصرعه يوم ٢٩ حزيران ١٩٨١ عندما نسف مقر حزب الجمهورية الإسلامية، للتفاصيل عن حياته يراجع، مصطفى عون عبد المهدي الجبوري، محمد بهشتي ودوره السياسي في ايران حتى عام ١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١.

٣٩- مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره ١، جلسه ١٢٧ تاريخ ١٣٦٠/١/١٦،ص١٢٦٥

٤٠- مصوبه مورخ ١٣٧٠/٣/٢ مجمع تشخيص مصلحت نظام در خصوص تعيين تكليف باقيمانده قراء مزارع و املاک مشمول قانون اصلاحات ارضی؛ مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره ١، جلسه ١٢٧ تاريخ ١٣٦٠/١/١٦،ص١٢٦٦

٤١- مجموعه قوانين ومقررات اصلاحات ارضى، مديريت حفظ كاربري و امور زمين، وزارت جهاد كشاورزي سازمان امور اراضى، ١٣٨١،ص٧٤

٤٢-اغاييف، المصدر السابق ، ص٤٥٥.

٤٣- ولد علي أكبر هاشمي رفسنجاني في قرية بهرمان عام ١٩٣٣، جده الحاج هاشم يعود له سبب إطلاق اسم هاشمي على العائلة، وتقع قريتهم في سهول رفسنجان التي تعود إليها اسم (رفسنجاني). وهو من عائلة ميسورة، كان عضوا في منظمة مجاهدي الشعب (مجاهدي خلق) التي تأسست عام ١٩٦٥ لكنه انقلب عليها، تولى رئاسة مجلس الشورى، وكان أحد المؤسسين لحزب الجمهورية الإسلامية ، عين عضوا في مجلس الدفاع الأعلى وعضواً في المجلس الرئاسي الثلاثي (رفسنجاني ورجائي وبهشتي) الذي تولى مهام رئاسة الجمهورية في حزيران ١٩٨١ بعد إقالة بني صدر. للتفاصيل ينظر: محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس من قرية الياقوت الأحمر إلى عرش الزعامة الذهبي، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٤،ص١٦

٤٤-علي أكبر ناطق نوري ولد في مازندران عام ١٩٤٤هو عالم وسياسي إيراني. كان وزير الداخلية في إيران منذ عام ١٩٨١ إلي ١٩٨٥، ثم أصبح المتحدث بإسم مجلس الشوري الايراني لمدة أربعة سنوات، رشح نفسه في الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام ١٩٩٧، وهي الانتخابات التي فاز فيها محمد خاتمي ، وحصل فيها على ٢٥ بالمائة من الأصوات، وحل في المرتبة الثانية للتفاصيل عن حياته يراجع: مرتضى ميردار، خاطرات حجة الإسلام والمسلمين علي اكبر ناطق نوري، جلد اول، مركز اسناد انقلاب اسلامى، تهران، ١٣٩٢. .

٤٥-اغاييف، المصدر السابق، ٤٥٥.

٤٦- Ali Shakoori, The State and Rural Development in Post-Revolutionary Iran, Britain,2001,p.77.

٤٧- Kamiar Mohaddesa and M. Hashem Pesaran, One Hundred Years of Oil Income and the Iranian Economy: A Curse or a Blessing?, Cambridge,UK,2012,p10

٤٨- شاول باكاش، سياسات النفط والثروة في ايران، ترجمة مركز البحوث والمعلومات المنحل، الولايات المتحدة ، ١٩٨٢، ص١٠

٤٩- المصدر نفسه

٥٠- ولد عام ١٩٢١ في مدينة تبريز حصل على شهادة الحقوق من جامعة طهران اسس عام ١٩٧٧ مؤسسة الدفاع عن الحرية وحقوق الانسان ، مدير عام شركة النفط الوطنية بعد ثورة ١٩٧٩ للمزيد يراجع: احمد فليح حسين الجبوري، حكومة ابو الحسم بني صدر في ايران ٢٥شباط١٩٨٠-٢٢حزيران ١٩٨١، مؤسسة دار الصادق، بابل، ٢٠١٨، ص١٧٩.

٥١- Daniel Brumberg and Ariel I.Ahram, The National Iranian Oil Company in Iranian Politics, USA,2007,P17

٥٢- شاول باكاش، المصدر السابق، ص١٢.

٥٣- التقرير الصحفي للسفارة العراقية ترجمة عن مجلة التايم الامريكية في ١٨\١٦\ ١٩٧٩

٥٤- شاول باكاش، المصدر السابق، ص١٥.

٥٥- تقرير السفارة العراقية في لندن ترجمة صحيفة لوموند الصادرة في ١٦\١١\١٩٧٩

٥٦- يحيي فوزي، تحول دول تها وعملكرد اقتصادي در جمهوري اسلامي ايران، جستار هاي سياسي معاصر،

پژوهشگاه علوم انساني و مطالعات فرهنگي ، سال هفتم، شمارة سوم، پاييز، ١٣٩٥,٢٧-٢٨، ص٣٣

٥٧- روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧ ، ص ١٩

٥٨- شاول باكاش، المصدر السابق، ص١٦.

٥٩- وسن هادي فيحان، اثر المتغيرات العالمية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في ايران للمدة من(١٩٧٩-٢٠٠١)، بحث منشور في مجلة دراسات ايرانية، العدد ١٠-١١، ٢٠٠٩، ص١٤٢.

٦٠- عباس علي جمعة الازيرجاوي، الدور السياسي للبازار في الاحداث الداخلية الايرانية ١٩٧٩-١٩٨٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط ، ٢٠١٩، ص٢١٥.

٦١- Adnan Mazarei, Jr, The Iranian economy under the Islamic Republic: institutional change and macroeconomic performance (1979—1990), Cambridge Journal of Economics , Vol. 20, No. 3 (May 1996), pp. 295.

٦٢- محمد احمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية العلاقات الإيرانية – العربية: حالة دراسة، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، المجلد٤٠،العدد ٢، ٢٠١٣، ص ٤٥٣

٦٣-اغاييف، المصدر السابق، ص ٤٦٠.

٦٤- مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره ١، جلسه ١٢٧ تاريخ ١٣٦٠/١/١٦، ص ٢١٥٧

٦٥- فاطمة الصمادي ، التيارات السياسية في ايران، بيروت٢٠١٢،ص١٢٦

٦٦- حبيب الله عسكر أولادي ولد في٣ كانون الثاني ١٩٣٢ من عائلة متدينة ، درس في مسجد طهران ، كان من أبرز الوجوه السياسية في الثورة الإسلامية ومن المناضلين القدامي ضد نظام الشاه حيث قضى أكثر من ١٥ عاما في السجون بسبب معارضته للحكم الملكي توفي في ٥ تشرين الثاني ٢٠١٣ للتفاصيل يراجع: عبدالله علي ابادي، خاطرات حاج هاشم اماني ، مؤسسة فرهنكى هنرى وانتشارات مركز اسناد انقلاب اسلامى ، تهران، ١٣٩١، ص١٥٦.

٦٧- Suzanne Malonye,op.cit.p.556

٦٨-ولد في طهران ١٩٣٧ سافر الى الولايات المتحدة حيث درس القانون ، كان احد المقربين من اية الله الخميني وعاد معه الى ايران ١٩٧٩، اصبح مديرا للاذاعة والتلفزيون ثم وزيرا للخارجية اتهم بالتخطيط ضد الثورة واعدم عام ١٩٨٢، للتفاصيل يراجع: محمد وفي ابو مغلي، دليل الشخصيات، ص٩٨.

٦٩- حسن الطباطبائي القمي ولد عام ١٩١٠في مدينة مشهد، درس العلوم الدينية واصبح من المراجع المهمين في ايران وقف ضد سياسة الشاه فطرد الى العراق ثم عاد بعد الثورة الى ايران توفي عام ٢٠٠٧ للتفاصيل يراجع: رسول جعفريان، جريان‌ها و سازمان‌هاى مذهبى-سياسى ايران ١٣٢٠-١٣٥٧، خانه كتاب، ١٣٩١، تهران،ص٣١٦.

٧٠- اغاييف، المصدر السابق، ص٤٦٠.

٧١- مجلس صيانة الدستور، يعد المكون الثاني للسلطة التشريعية ويعرف احيانا بمجلس الرقابة على القوانين، او مجلس امناء الدستور لأنه يقوم بدراسة القوانين التي يصادق عليها مجلس الشورى ليتمكن من معرفة مدى توافقها مع الدستور وتعاليم الاسلام للتفاصيل يراجع: امل عباس جبر، هيكلية النظام السياسي، ص ١٩٧.

٧٢-اغاييف، المصدر السابق ٤٦٠.

٧٣- المصدر نفسه

٧٤-شاول باكاش، المصدر السابق، ص١٧.

٧٥- محمد عبد ناجي، التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الايراني بين الواقع الراهن وافاق المستقبل بحث منشور في مجلة دراسات ايرانية ، العدد الرابع ، جامعة البصرة، ١٩٨٩، ص٩٦.

٧٦-المصدر نفسه، ص٩٧.

٧٧- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية – الايرانية، بيروت، ٢٠٠١، ص١٥٠

٧٨- ادارة البحوث والدراسات، القوى الداخلية في المجتمع الايراني، القوى الاقتصادية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٥

٧٩- Challenges and Opportunities, The Mahdi Ghods and othersI , Iranian Economy the Vienna Institute for International Economic Studies,٢٠١٨ ,p8.

المصادر:

اولا: الوثائق العربية

-التقرير الصحفي للسفارة العراقية ترجمة عن مجلة التايم الامريكية في ١٦\١٨ \١٩٧٩

-تقرير السفارة العراقية في لندن ترجمة صحيفة لوموند الصادرة في ١٩٧٩\١١\١٦

-تقرير السفارة العراقية في لندن برقم ٧٠ في ١٩٧٩\١١\٢٤

ثانيا: الوثائق الفارسية

-مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره ١، جلسه ١٢٧ تاريخ ١٣٦٠/١/١٦

-مصوبه مورخ ١٣٧٠/٣/٢ مجمع تشخيص مصلحت نظام در خصوص تعيين تكليف باقيمانده قراء مزارع و املاک مشمول قانون اصلاحات ارضی؛ مشروح مذاكرات مجلس شورای اسلامی، دوره ١، جلسه ١٢٧ تاريخ ١٣٦٠/١/١٦

ثالثا:الاطاريح والرسائل الجامعية

١- ايلاف عبد الحسن عبدالله الصباغ، ابو الحسن بني صدر ودوره في السياسة الايرانية(١٩٣٣-١٩٨١)، رسلة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦

٢- ثامر مكي علي الشمري، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في ايران، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٣-زينب صبري مهدي، أزمة الرهائن في إيران ١٩٧٩-١٩٨١، اطروحة دكتولراه غير منشورة،كلية التربية للعلوم الانسانية' جامعة البصرة، ٢٠١٦

٤-عباس علي جمعة الازيرجاوي، الدور السياسي للبازار في الاحداث الداخلية الايرانية ١٩٧٩-١٩٨٩، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط ، ٢٠١٩، ص٢١٥

٥-مروة فاضل كاظم السعدي، الثورة البيضاء في ايران(١٩٦١-١٩٦٣) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٣

٦- مصطفى عون عبد المهدي الجبوري، محمد بهشتي ودوره السياسي في ايران حتى عام ١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١.

رابعا:الكتب العربية والمعربة

١-أحمد شمس الدين ليلة، نهضة اقتصاد الثورة الإيرانية دراسة المسبِّبات الهيكلية للإخفاق، الرياض،٢٠٢٠

٢-أحمد عبد الله، العاملي ، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق، مؤسسة العارف، بيروت ، ٢٠٠٦.

٣-احمد فليح حسين الجبوري، حكومة ابو الحسم بني صدر في ايران ٢٥شباط١٩٨٠-٢٢حزيران ١٩٨١، مؤسسة دار الصادق، بابل، ٢٠١٨

٤-ادارة البحوث والدراسات، القوى الداخلية في المجتمع الايراني، القوى الاقتصادية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٥

٥-اغاييف، حكم ايات الله ايران والثورة الاسلامية، الجزء الثاني، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، ١٩٨٦

٦-امل حمادة ، الخبرة الايرانية الانتقال من الثورة الى الدولة ،بيروت، ٢٠٠٨، ص١٨٥

٧-امل عباس جبر البحراني، الثورة الاسلامية في ايران دراسة في اسبابها ومقدماتها ووقائعها، دار كنوز المعرفة، الاردن، ٢٠١٨

٨-دستور الجمهورية الاسلامية في ايران، سلسلة الفكر الايراني المعاصر، بيروت ،٢٠١٠

٩-روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧

١٠- شاول باكاش، سياسات النفط والثروة في ايران، ترجمة مركز البحوث والمعلومات المنحل، الولايات المتحدة ، ١٩٨٢

١١-فاطمة الصمادي ، التيارات السياسية في ايران، بيروت٢٠١٢،ص١٢٦

١٢-محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس من قرية الياقوت الأحمر إلى عرش الزعامة الذهبي، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٤

١٣-محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣

١٤- مصطفى اللباد، حدائق الاحزان- إيران وولاية الفقيه ، دار الشروق ، بلا ، د . ت

١٥-- نبيل جعفر عبد الرضا، دراسات في الاقتصاد الايراني، مؤسسة وارث الثقافية، بغداد،٢٠٠١.

١٦-نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية – الايرانية، بيروت، ٢٠٠١، ص١٥٠

خامسا:الكتب والبحوث الفارسية

١-رجب ايزدي ، امير رضايي پناه، مباني اجتماعي و اقتصادي تحول در گفتمان هاي سياسي مسلط در جمهوري اسلامي ايران، جستارهاي سياسي معاصر، پژوهشگاه علوم نساني و مطالعات فرهنگي، سال چهارم، شمارة چهارم، زمستان ١٣٩٢

٢-رسول جعفريان، جريان‌ها و سازمان‌های مذهبی- سياسی ايران ١٣٢٠-١٣٥٧، خانه كتاب، تهران، ١٣٩١.

٣-سعيد ذرمكين، جايكاه بازار به عنوان نيروی اجتماعی دور سروه انقلاب ازاد اسلامي واحد تهران مركزی، دانشكده حقوق وعلوم سياسی، ١٣٩١

٤-عبدالله علي ابادي، خاطرات حاج هاشم اماني ، مؤسسة فرهنكی هنری وانتشارات مركز اسناد انقلاب اسلامی ، تهران، ١٣٩١

٥- مجموعه قوانين ومقررات اصلاحات ارضی، مديريت حفظ كاربری و امور زمين، وزارت جهاد كشاورزي سازمان امور اراضی، ١٣٨١.

٦- محمد جواد مشكور، تاريخ ايران زنين ازروزكارباسكان تاعصر حاضر، طهران، ١٣٥٣

٧- محمد عتيق بور ، نقش بازار وبازارى ها در انقلاب اسلامي، دو جلد، تهران بی جا، ١٣٥٨

٨- مرتضى ميردار، خاطرات حجة الإسلام والمسلمين علي اكبر ناطق نوري، جلد اول، مركز اسناد انقلاب اسلامی، تهران، ١٣٩٢.

٩- يحيي فوزي، تحول دول تها وعملكرد اقتصادي در جمهوري اسلامي ايران، جستار هاي سياسي معاصر، پژوهشگاه علوم انساني و مطالعات فرهنگي ، سال هفتم، شمارة سوم، پاييز، ١٣٩٥,٢٧

سادسا: الكتب الانكليزية

1-Ali Shakoori, The State and Rural Development in Post-Revolutionary Iran, Britain,2001

2-Daniel Brumberg and Ariel I.Ahram, The National Iranian Oil Company in Iranian Politics, USA, 2007

3-Jahangir Amuzegar,Iran's Economy under the Islamic , Republic London,1979

4- amiar Mohaddesa and M. Hashem Pesaran, One Hundred Years of Oil Income and the Iranian Economy: A Curse or a Blessing?, Cambridge, UK , 2012

5-Mahdi Ghods and othersI, The Iranian The Vienna Institute for International

Economic Studies Challenges and Opportunities, Economy,2018.
6-Mohammad Mohsen Masjedi, Development of Energy Sector in Iran in Light of Energy Trilemma. An Analysis of Legal and Policy Challenges Tesis Doctoral, Universitat Rovira I Virgil,2020
7-Suzanne Malonye, Iran's political Economy since the Revolution, Cambridge University Press, 2015

سابعا: البحوث
١- الاقتصاد الايراني التصدير النفطي يبعد الازمة، بحث منشور في مجلة ايكونومست العدد ٧٣٥٨، في ١٩٨٤\١٩\٨ ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات.
٢- امل عباس جبر، هيكلية النظام السياسي في الجمهورية الاسلامية في ايران بحث منشور في مجلة اكليل، المجلد ٢، العدد٣، ٢٠٢١

تاسعا: البحوث الانكليزية
2-Kevan Harris and Zep Kalb, Pen to the tiller: Land reform and social mobility across the 1979 Iranian revolution, Journal of Agrarian Change, 19(3), 2019

٣-محمد احمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية العلاقات الإيرانية – العربية: حالة دراسة، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، المجلد٤٠،العدد ٢، ٢٠١٣
٤- محمد عبد ناجي، التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الايراني بين الواقع الراهن وافاق المستقبل بحث منشور في مجلة دراسات ايرانية ، العدد الرابع ، جامعة البصرة، ١٩٨٩.
٥- نبيل جعفر عبد الرضا، اهمية الصناعة التحويلية في الاقتصاد الايراني، مجلة دراسات ايرانية – العدد(٦-٧)، ٢٠٠٨
٦-وسن هادي فيحان، اثر المتغيرات العالمية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في ايران للمدة من(١٩٧٩-٢٠٠١)، بحث منشور في مجلة دراسات ايرانية، العدد ١٠-١١، ٢٠٠٩
ثامنا: الصحف والمجلات
الراي، صحيفة ، الاردن العدد ٣٥٠٩في ١٢\٦ ١٩٧٩
القبس، صحيفة، الكويت، في ١٥ كانون الاول ١٩٧٩

1-Adnan Mazarei, Jr, The Iranian economy under the Islamic Republic: institutional change and macroeconomic performance (1979—1990), Cambridge Journal of Economics , Vol. 20, No. 3 (May 1996)

Members of the editorial board

Prof. Dr. Ashraf Muhammad Abdul Rahman

Prof. Dr. Abdul Hussan Jaleel

Prof. Dr. Osama Abdul Majeed

Prof. Dr. Tahir Yousif Alwaaly

Prof. Dr. Muhammad Naji

Prof. Dr. Rasoul Jaferyan

Prof. Dr. Somayya Hassen

Prof. Dr. Muhson Muhammad Hassen

Prof. Dr.Nadiya Salih boshlaq

Prof. Dr. Mushtaq Basheer Al- Ghazali.

Prof. Dr. Ameera Jabir Hashim

Electronic Upload

Prof. Dr.
Hyder Naji Habash

English language correction

Prof. Dr.
Abbas Hassan Jasim

Arabic language correction

Prof. Dr.
Ali Abbas Al-Aaraji

Secretary Editor

A. Esraa Kareem Muhammad

Ministry of High Education
and Scientific Research
Al-Kufa Univvercity
Education College for Women

ISSN 1993 – 5242

Journal of Education College for Women for Humanistic sciences.

Scientific Journal Issued by College of Education for Women
University of Kufa

Editor

Prof. Dr.

Elham Mahmoud Kazem

Editorial Director

Professor Dr.

Mohammad Jawad Noureddine

Address: Rebuplic of Iraq –Najaf –P.O 199

No:31 – 16Th Year :2022

(Editor) Mobile :07804729005

(Editorial Director) Mobile :07801273466

E-mail: Muhammad-Gawad@ yahoo.com

Technical Designing by
Muhammad Al- Khazraji Bureau
07800180450 - 07740175196
Iraq - Najaf

Journal of Education College for Women
for Humanistic sciences
No. 31 – 16th year :2022
First Volume